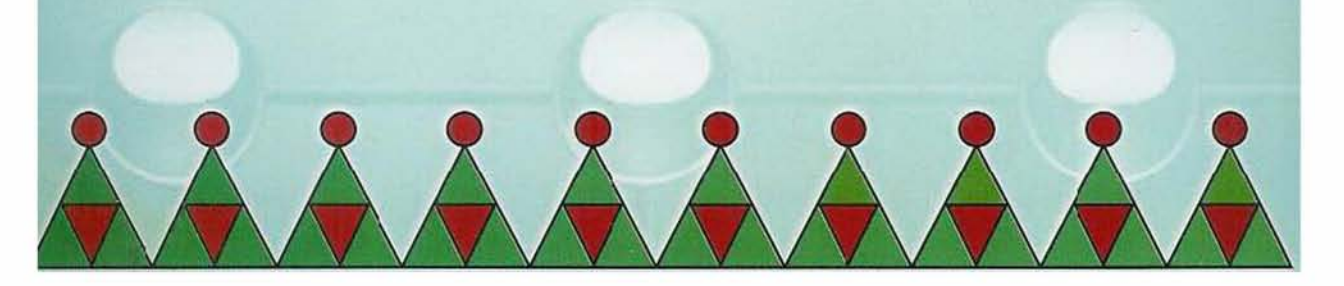
الأستاذ محمد الغياط

الشباب المغربي

بين سياسات الإقصاء والإدماج الاجتماعي

دراسة حول علاقة سياسة وزارة الشباب والرياضة بادماج الشباب

على ضوء احتجاجات حركة شباب 20 فبراير 2011



الأستاذ محمد الغياط

الشباب المغربي

بين سياسات الإقصاء والإدماج الاجتماعي

"دراسة حول علاقة سياسية وزارة الشباب والرياضة بادماج الشباب"
على ضوء احتجاجات حركة شباب 20 فبراير 2011

عنوان الكتاب : **الشباب المغربي بين سياسات الإقصاء والإدماج الاجتماعي**
اسم المؤلف : **محمد الغياط**
الطبعة الأولى : يونيو 2011
عدد الصفحات : 90 صفحة
الإيداع القانوني : 2011MO1821
ردمك : 978-9954-8969-1-4
الناشر : محمد الغياط
عنوانه : جنان النهضة، عمارة 21، رقم 12، حي النهضة، الرباط – المغرب
الهاتف : 061.99.42.47
الطبع : طوب بريس- الرباط، 05.37.73.31.21

شكر وعرفان

الشكر والعرفان لكل من ساهم في طبع

الكتاب، وخاصة جمعية العناية للتربية

وثقافة الحياة للطفولة والشباب،

دار الشباب تابريكت – سلا،

وللسيد عبد الكريم الزيتوني.

محتويات الكتاب

مقدمة عامة:

1- التحولات الاجتماعية في الواقع المغربي

يمتاز المجتمع المغربي بفتوة العنصر البشري وهذه الحقيقة تم إثباتها في جميع عمليات الإحصاء العام للسكان التي عرفها المغرب منذ الاستقلال إلى الآن، حيث تأكد في الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 2004 أن عدد السكان المغاربة وصل إلى 29.680.069 نسمة من بينهم 15.039.407 نساء بنسبة 50.7٪ وعدد 14.640.662 ذكور بنسبة 49.3٪. ومن بين السكان القانونيين نجد أن الأطفال الذين يتراوح عمرهم ما بين 4 سنوات إلى 24 سنة يمثلون نسبة 51.8٪ بما مجموعه 15.356.912 نسمة متساوية بين الذكور والإناث[1].

وبذلك يشكل الأطفال والمراهقون القاعدة الهرمية للساكنة المغربية وهذه الفئة العريضة من المواطنين هي التي تعرف عدة مشاكل خطيرة من أبرزها الانحراف والجنوح والتي تؤثر بشكل كبير على تطورهم ونموهم على المستويات الفكرية والصحية والاجتماعية والنفسية.

لقد أظهر الإحصاء الوطني لسنة 2004 أيضا أن الأمية وصلت نسبتها إلى 43٪ حيث أن عدد الأميين بالمغرب في سنة 2004 بلغ عدد 10.183.455 نسمة. من بينهم 6.614.729 إناث بنسبة 54.7٪ وعدد

الذكور 3.568.726 بنسبة 30.8٪ وهذا مؤشر من شأنه التأثير في جنوح الأحداث ونجد أن الأمية في أوساط الساكنة المتراوحة أعمارهم ما بين 10 و24 سنة وصلت إلى 2.237.100 بنسبة 21.96٪ من الأشخاص الأميين بالمغرب.

بالنسبة للمستوى التعليمي للمواطنين فإن الإحصائيات الرسمية توضح أن 10.129.957 لم يسبق لهم أن ولجوا المدرسة، بنسبة 42.7٪ وأن 647.447 لهم المستوى ما قبل التمدرس بنسبة 2.7٪ وأن الذين لهم المستوى الابتدائي من الساكنة 6.357.672 بنسبة 26.8٪ وأن من يتمتعون بالمستوى الإعدادي 3.328.885 بنسبة 14٪ والمستوى الثانوي 2056.498 بنسبة 8.7٪ والمستوى الجامعي بلغ 2.056.498 بنسبة 5٪.

أما بالنسبة للسكان النشطين بالمغرب فقد أبانت نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004 أن عددهم 10.662.903 من بينهم 24.9٪ نساء و 75.1٪ ذكورا، وتشكل نسبة السكان النشيطين في المغرب 35٪ من الساكنة.

وعلى مستوى المهن فإن 51.5٪ من الساكنة تعمل في شغل بأجرة و 30.1٪ تعمل أعمال حرة و 1.8٪ مستخدمين، وأن نسبة 15٪ تعيش بمساعدات وعون عائلاتهم.

أما بالنسبة للوسط السكني فإن 30٪ من الأسر يعيشون في الوسط السكني القروي و70 في الوسط الحضري وأن نسبة 7٪ من الساكنة تعيش في مدن الصفيح والأحياء الهامشية. وأن 12٪ من الأسر المغربية تعيش في غرفة واحدة.

وأن السكن المتوفر للأسر الذي يصل عمرها ما بين 20 و50 سنة من الأقدمية وصل إلى 35.4٪ بينما هناك السكن الذي يتعدى عمره 50 سنة فقد وصلت نسبته إلى 19.1٪ وأن نسبة الأسر التي لا تتوفر على الماء الصالح للشرب وتستعمل الحنفيات العمومية 23.2٪ وأن 28.14٪ لا يتوفرون على الكهرباء.

وحسب النتائج الرسمية للإحصاء العام الذي أنجز خلال شهر شتنبر 2004 الماضي فقد بلغ عدد السكان القاطنين بالوسط الحضري 16.463.634 في حين بلغ عدد سكان الوسط القروي 13.428.074 بحيث بلغت نسبة التمدن 55.1٪ عوض 51.4٪ التي تسجيلها سنة 1994.

وتشير النتائج المذكورة إلى أن ثلث سكان المغرب يتمركزون بثلاث جهات، حيث يبلغ عدد سكان الدار البيضاء الكبرى ما يقارب 3 ملايين و600 ألف نسمة أي أن سكان هذه الجهة يشكلون 12.1٪ من سكان المغرب، هذا بالإضافة إلى جهة سوس ماسة درعة ومراكش تانسيفت الحوز

بحوالي 3 ملايين و100 ألف نسمة بنسبة 10.4 ٪ من كل جهة منها ويتوزع بقية سكان المغرب بنسب تتراوح ما بين 0.3٪ بجهة وادي الذهب الكويرة و8.3٪ في جهة طنجة تطوان وحسب نتائج الإحصاء العام فإن الدار البيضاء تشكل حالة متميزة بساكنة تبلغ مليونين و950 ألف نسمة أي بحوالي 10٪ تأتي بعدها ثلاثة أقليم تتجاوز ساكنتها المليون نسمة وهي أقليم القنيطرة والجديدة ومراكش.

ومن خلال توزيع الساكنة حسب الأقاليم والعمالات يتضح أن إقليم أوسرد أقل نسبة من السكان، بحيث لا يتعدى عدد القاطنين به 20.513 نسمة.

ومقارنة مع الإحصاء العام لسنة 1994 عرف سكان المغرب زيادة إجمالية في عدد ساكنتها بلغت أزيد من ثلاثة ملايين (3.817.984 نسمة) أي بزيادة نسبية قدرها 14.6٪.

وحسب هذه المعطيات يكون معدل النمو الديمغرافي بالمغرب قد انخفض خلال عشر سنوات من 2.1٪ إلى 1.4٪ على الصعيد الوطني ومن 3.6٪ إلى 2.1٪ في المدن فيما استقر في البوادي في حدود 0.6٪ خلال المدة نفسها.

نستنتج من خلال هذه المعطيات الإحصائية التحولات الديمغرافية والاجتماعية التي عرفها المغرب في النمو الديمغرافي الذي كان نموا مرتفعا

بعد الاستقلال بدء يميل في الألفية الثانية نحو الاستقرار مما جعله أمام تحدي احتواء هذا النمو على المدى البعيد، وذلك بوضع برامج للتنمية الاقتصادية والخدمات الأساسية، لاسيما منها التربوية والاجتماعية، الكفيلة بأن تكون في مستوى الحاجيات المتزايدة للساكنة، من أجل تحسين مستوى عيشها أو على الأقل للحيلولة دون تدهورها.

فهكذا نلاحظ تباطؤ في النمو بفعل الانخفاض المستمر في نسبة الوفايات وتراجع معدل الإنجاب حيث انتقل معدل الحياة من 47 سنة 1962 إلى 71 سنة سنة 2004[2]، نتيجة انخفاض نسبة وفيات الأطفال لتحسين ظروف الولادة والتأطير الطبي وبرامج التلقيح.

أما بالنسبة للإنجاب فقد تراجع من 7 أطفال للمرأة الواحدة سنة 1962 إلى 5 أطفال سنة 2004 ويرجع ذلك أساسا إلى التقدم الحاصل في تمدرس وتوسيع التمدين الذي سبب في تأخر الزواج، وكذا إلى سياسات التخطيط العائلي، وهذا انعكس على بقية السكان النشيطين بالمغرب، وفي أصل التحولات الكبرى التي شهدها المغرب توجد أيضا ظاهرة التمدين التي ارتفعت نسبتها من 29٪ سنة 1960 إلى 55٪ سنة 2004[3]، ظهور مدن متوسطة ومدن صغرى وارتفاع عدد سكان المدن الكبرى بوثيرة كبيرة، وقد ظل العالم القروي معزولا وتبدو الفوارق كبيرة بين المدن والقرى.

على مستوى نمط الأسرة انتقلت الاسرة المغربية من الممتدة إلى أسرة نووية وظهرت الأسرة المتكونة من أب واحد (وأغلبها من الأمهات) وخاصة الأم التي أصبحت تشكل ربة أسرة لتعدد حالات الطلاق والهجر وظاهرة البغاء.

يعوق المجتمع المغربي انتقالا سريعا تعيش فيه قيم تقليدية وقيم حداثية ونلاحظ الازدواجية في الخطاب والممارسة والمواقف والسلوكات وفي كثير من الحالات يطغى التناقض ويصعب التكييف على الناشئة وخاصة الطفولة والمراهقين.

شهدت الألفية الثالثة صحوة كبيرة في تمتيع المرأة بحقوقها وأصبحت تلعب دورا في التنمية البشرية وذلك نتيجة حيوية المرأة المغربية، وانفتاحها السياسي والاجتماعي فحظيت بالحقوق والحريات وتكافؤ الفرص وأصبحت شريكا أساسيا للرجل المغربي واحتلت مكانتها في المجتمع، وخاصة على مستوى الاستقلالية الاقتصادية من جراء خروجها للعمل، الذي تؤدي نتائجه بمجهود وعناء كبير للتوفيق بين مسؤوليتها في البيت ومسؤوليتها خارج البيت.

أما بالنسبة للطفولة والشباب فإنه تبين لنا أن الشباب يحتل نسبة كبيرة في الساكنة المغربية تصل إلى 60٪ فإن السياسات المتعاقبة على المغرب لم تمنح للطفولة والشباب فرصا كثيرة للاندماج في المجتمع، فالقطاع الوحيد الذي

تعطيه الدولة اهتماما هو التعليم، ولكن رغم ذلك فإن نسبة التمدرس للأطفال الذين هم في سن المدرسة بلغت سنة 2005 93٪ مقابل 90٪ سنة 2002 و74٪ سنة 1999 بالنسبة للأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 6 و11 سنة.

أما بالنسبة للإناث فقد سجلت نسبتهم 83.41٪ خلال سنة 2005. ونلاحظ أن الإناث في الوسط القروي لا تتعدى نسبة تمدرسهن 83.14٪ وهذا نتيجة مجهود بدلته الدولة.

وبالنسبة للفئة العمرية من 12 إلى 14 سنة فقد وصلت النسبة إلى 70.6٪ سنة 2005[4].

ويشكل الهدر المدرسي والانقطاع الدراسي مشكلة اجتماعية كبيرة سواء على المستوى الابتدائي أو الثانوي أو الجامعي، ولعل هذه المسألة تعتبر من الأسباب الأساسية التي تعرض الاطفال والشباب للوقوع في الهجرة أو البطالة كما أن بطالة الشباب، حاملي الشهادات تشكل مأساة حقيقية في أوساط الشباب المغربي، أدت إلى هجرة الأدمغة والكفاءات إلى الخارج أو إلى الهجرة السرية، أو الوقوع في الانحراف والجنوح نظرا للشعور باليأس والإحباط الذي تعاني منه فئة عريضة من الشباب المغربي، إن مخلفات مؤشرات الهدر المدرسي، وعودة المنقطعين عن الدراسة إلى الأمية وضعف قيم المواطنة وبطالة حاملي الشهادات، وضعف التأطير كلها ساهمت إلى

جانب ضعف المنظومة التربوية إلى هذه الاختلالات الاجتماعية رغم مسلسل الإصلاحات المتفرقة التي أدخلت على نظامنا التعليمي والتي كانت ظرفية لا تلبي الحاجيات الأساسية للطفولة والشباب والتي غابت منها المقاربات التشاركية التنموية، مما أدى إلى عدم الملاءمة بين التعليم والتكوين من جهة ومتطلبات سوق الشغل من جهة أخرى.

في ظل هذه الوضعية كان البديل الآني هو التكوين المهني وتكوين الاطر الذي كان من بين الحلول بالإضافة إلى برامج محاربة الأمية والتربية غير النظامية وكلها ظلت نتائجها محدودة.

إن الخلل الواضح في الوسط الاجتماعي المغربي، يتجلى في ضعف التغطية الصحية والحماية الاجتماعية وتفشي ظاهرة الفقر، فالتغطية الاجتماعية لا تشتمل المعوزين والأشخاص في وضعية صعبة وأن نظام التضامن الاجتماعي لا يعير الفئات الفقيرة أهمية كبيرة والخدمات الطبقية تتطلب من كل مواطن ميزانية سنوية تفوق دخله الفردي وولوج هذه الخدمات لا يخضع لتكافؤ الفرص وحالة المستشفيات والمراكز الطبية تعرف اكتظاظا وفقرا في المعدات والأدوية والخدمات العمومية في هذا المجال مؤدى عنها، وهناك مناطق قروية تفتقد لأبسط المرافق الصحية الضرورية، ويبدو أن القطاع الصحي في حاجة إلى تنظيم وتمويل وتدبير ليخدم مصالح المواطنين في مجال الصحة العمومية.

إن المعدل الوطني للفقر في المغرب تراجع من 50٪ سنة 1960 إلى 14.2٪ سنة 2004 ويرتفع المعدل إلى 22٪ في الوسط القروي أي ثلاث مرات ما هو مسجل في الوسط الحضري[5].

توضح الخرائط التي أصدرتها المندوبية السامية للتخطيط أخيرا حول الفقر والتنمية البشرية، وجود فوارق كبيرة وصارخة أحيانا بين التجمعات الحضرية ويتراوح بين أقل من 5٪ في 55 حاضرة وما بين 5٪ إلى 15٪ في 299 حاضرة.

وتوجد فوارق بين الجماعات في الوسط القروي وفوارق على مستوى الجهات وأن المعدل في الوسط القروي يزيد عن المعدل الوطني بالنصف ولا شك أن مظاهر العجز الاجتماعي أصبحت مقلقة جدا إذ شمل الفقر 23٪ من السكان القرويين الذين يعيشون مقابل 13.7 على الصعيد الوطني كما هم الإقصاء الاجتماعي 700 ألف أسرة كما هم الإقصاء الاجتماعي حيث يقطن 4 ملايين شخص في الأحياء العشوائية أو في مدن الصفيح.

إن الخصاص الاجتماعي قائم حيث أن 23٪ من الساكنة القروية تعيش عتبة الفقر.

وهذا ما يتجلى في الظواهر الاجتماعية التي طفت على سطح الواقع الاجتماعي ومن أهمها تسول وتشرد الأطفال حيث أبانت دراسة قامت بها العصبة المغربية لحماية الطفولة أن المتشردين يقومون بكراء الأطفال الذين

يتراوح عمرهم ما بين (5 و7 سنوات) للتسول بهم والبعض تكون لهم قرابة أو رابطة عائلية بالأطفال ويعاني هؤلاء الأطفال من أمراض مزمنة كالسكري والحساسية والربو وداء السل وفقر الدم وقرحة المعدة والأمراض الجلدية ويعتبر الفقر من العوامل الرئيسية الدافعة للتسول ثم يأتي الطلاق الإهمال، السجن مرض أو وفاة الآباء سوء المعاملة إضافة إلى التعود على هذه الممارسة منذ الطفولة الأولى، وبالنسبة لفئة الأطفال من (8 على 12) فأسباب ممارستهم للتسول تعود لتخلي الأسرة عن الطفل أو لكثرة أفراد الأسرة أو لعدم وجود دخل قار للأسرة وتبين أن أغلب الاطفال يستعملون هذه الوسيلة لإعالة عائلاتهم، أو للأكل والملبس ونسبة قليلة منهم التي لها رغبة في العيش في الشارع.

2ـ التحولات السياسية في الواقع المغربي:

جاء في تقرير 50 سنة من التنمية البشرية عن انطلاق المغرب منذ استقلاله في السير المطرد نحو تحقيق نموه المؤسساتي والسياسي، هادفا بذلك إلى بناء دولة عصرية. وقد تبين ذلك من خلال دستور المملكة المغربية الذي جاء محملا بعدة مبادئ إنسانية تتمثل في حقوق وضمانات للمواطنين كحرية التعبير وحرية الرأي والتنقل وحرية التجمع وغيرها من الحقوق وكذلك التعددية الحزبية التي تسمح لمختلف فعاليات المغرب بالتمثيلية البرلمانية. لقد

شهد المغرب من خلال عدة محطات أساسية انفتاحا سياسيا استطاع من خلال الحفاظ على التوازنات السياسية والاستقرار وضمان استمرارية النظام السياسي بتوافق مع المعارضة خلال التناوب الديمقراطي كاختيار استراتيجي لضمان الحرية والأمن والمشاركة في الحكم بهدف إدماج النخب السياسية في أجهزة الدولة رغم ما عرفته بعد اللحظات من توترات كانت على حساب تحقيق التنمية البشرية، وقد دشنت عملية الإصلاحات السياسة والحقيقية من خلال المراجعات الدستورية 1992 و1996، ثم إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 1990، لكن رغم ذلك فإن البنية السياسية المغربية لازالت تعيش خللا ناتجا عن أشكال من التزوير في الإرادة الشعبية والاختيارات أثناء العمليات الانتخابية. وسجلنا أن بعض الاستحقاقات كانت تعرف مع كل الأسف غياب الوعي والحس السياسي لدى بعض الفاعلين السياسيين والمواطنين، وضعف المشاركة إضافة إلى تدخل السلطة في نتائج بعض الاستحقاقات، كل هذه العوامل انعكست على العمل السياسي وعلى منظومة اللامركزية الترابية التي نهجها المغرب في تدبير شؤون المواطنين وكذلك هشاشة البنية المركزية نظرا لعدم الاستقرار وتقلب الهياكل الوزارية وتنازع الاختصاصات وعدم التضامن والشراكة بين عدة وزارات بالإضافة إلى طغيان البيروقراطية والمحسوبية والزبونية والحزبية في تسيير الشأن العام كل هذا انعكس على الوضعية الاجتماعية.

3- أهمية الدراسة:

يتبين من الاحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004، أن الشباب يمثلون 51٪ في المئة من سكان المغرب، وبذلك يشكلون قاعدة هرمية، تعتبر مؤهلا ثمينا بالنسبة للبلاد وفرصتها لضمانة مستقبل أفضل.

المجتمع المغربي في أشد الحاجة إلى الدراسات حول الشباب ومكانته في المجتمع والتي تتناول خصائصه واتجاهاته ومستويات طموحاته وحاجياته، لأن كل بناء تنموي يتوقف بالأساس على مدى معرفة طبيعة الشباب وقدراته وامكانياته مع احترام خصوصياته لتوفير الحاجيات الضرورية لنموه والرقي به إلى أعلى مراتب الكرامة الانسانية.

إن مجال البحث العلمي في بلادنا تنقصه الدراسات الخاصة بعلاقة السياسة بالشباب في المغرب، والتي من شأنها أن تكشف عن العوامل المؤثرة في العلاقات بين الطرفين، ومكانة الثقافة السياسية في المجتمع المغربي.

وهذا من الدوافع التي جعلت الباحث يهتم بهذا الموضوع، بالاضافة إلى اهتمامه بالعمل مع الشباب على مدى ثلاثين سنة في مؤسسات دور الشباب وجمعيات المجتمع المدني، وسيحاول الباحث من خلال هذه الدراسة التعريف بالمشكلة لتحديد دور سياسة وزارة الشباب والرياضة في ادماج

الشباب المغربي، على مستوى الإعداد والتنفيذ في اطار اختصاصاتها الحكومية.

سيعمل الباحث على اكتشاف وتفسير الحقائق وتحديد الأسباب المؤثرة في العلاقة بين الشباب والسلطة الحكومية المكلفة بالشباب والرياضة. ومدى انعكاسها على الاندماج الاجتماعي للشباب، وبالتالي البحث عن ايجاد بعض الحلول للمشاكل المطروحة في هذا الشأن.

إن مسألة الشباب تطرح في علاقتها بالمجتمع وبموقف هذا الأخير من شبيبته وبكيفية خاصة، تحديا كبيرا أمام الباحث، والذي يضع مسألة الثقة بين المجتمع والشباب، ومدى فسح المجتمع للشباب فضاءات للتعبير والاختلاف والابتكار في أفق ادماج الشباب ادماجا شاملا ومتعدد الأبعاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، باعتبار أن المشاكل التي يعيشها الشباب في بعض الأحيان هي من اختصاصات عدة قطاعات وزارية، مما يتعين على المغرب ان يكون منسجما مع تطلعات شبابه بدلا من مواجهته بالاقصاء أو التهميش.

لقد شعر العالم كله بأهمية وحيوية ودور الشباب في أعقاب ثورة ماي 1968 في فرنسا، حين رفع الشباب على جدران السربون شعارا.

"إذا كانت الثورة البورجوازية قانونية، والثورة البرولتارية اقتصادية، فثورتنا فهي ثورة ثقافية نفسية".

4- حركة الشباب المغربي (حركة اصلاح)

في بداية الألفية الثالثة رفع الشباب في العالم العربي شعارات متعددة في تونس ومصر واليمن، وسوريا والجزائر والمغرب كلها أجمعت على أن الشباب العربي له كلمة تجسدها ثورته في الشارع العربي بعدة شعارات قاسمها المشترك : ضمان الكرامة للمواطن العربي وحقه في التنمية المستدامة وسيادة حقوق الانسان بما هو متعارف عليه عالميا، وتطبيق الديمقراطية في العلاقات الاجتماعية وفي علاقة الحاكم بالمحكوم.

في جل دول العالم العربي التي شهدت ثورة الشباب عبر التواصل الاجتماعي كان شعارها: "ارحل" شعار يشكل قاسما مشتركا.

بينما في حركة الشباب المغربي 20 فبراير2011 ، ظهر شعار مهم وهو "الاصلاح" ويعني يكفي من الممارسات ومن المؤسسات العمومية التي لا تعبر عن طموحات وحاجيات الشباب المغربي، باعتباره جزء من الشعب المغربي.

إن الذي ظل يميز الشباب المغربي على مستوى عدة أجيال هو عامل المقاومة والنضال والاستمرارية في نبذ كل أشكال التهميش والاقصاء. حيث تبين بأنهم فئة اجتماعية لا يتطلعون إلى مراكز القرار بقوة وليست من أولوياتهم الاستبداد بالسلطة السياسية بقدر ما أنهم يتوقون إلى التأثير في اتجاهات السلطة السياسية وفي برامج النخب السياسية وهذا ما دفع بهم إلى

التواصل الاجتماعي عبر وسائل الاتصال الحديثة، حيث عبروا عن مواقفهم في اطار تكتل 20 فبراير 2011 وبشكل حضاري ابهروا العالم بأنهم بنيان متراص تجمعهم المصلحة العليا للبلاد ولذلك طالبو بالاصلاح.

في الوقت الذي عبر الشباب عن مواقفهم ومطالبهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والحقوقية في مسيرات عبر جل مدن المملكة المغربية، كانت بعض القوى في الأحزاب السياسية وكان بعض الوزراء يشكون في قدرة الشباب المغربي، على خلخلة المشهد السياسي والاجتماعي في البلاد، واتخذوا في هذه اللحظة موقف المتفرج الذي ينتظر النتيجة بل أن منهم من حاول تأويل أهداف الحركة وبادر إلى تفسيرها خارج السياق الاجتماعي الثقافي.

خلال مسيرة 20 فبراير 2011 وخلال مسيرة 24 أبريل 2011 رفع الشباب المغربي شعارات متعددة، نذكر منها بالأساس:

- المطالبة بتعديل الدستور
- لا للجمع بين السلطة والثورة
- الشعب يريد اسقاط الفساد
- الشعب يريد التغيير
- الشعب يريد إقالة الحكومة
- الشعب يريد تفعيل ملف حقوق الانسان.

• الشعب يريد الاصلاح السياسي..... وغيرها.

كان الملاحظون السياسيون والمهتمون والباحثون ينتظرون رد فعل وزارة الشباب والرياضة، وموقفها في هذا الحراك الذي يقوده الشباب في المغرب، لكن مع الأسف الكبير كانت الصدمة كبيرة على صفحات الفيسبوك والانترنيت، وأمام اندهاش الشباب برز خطاب يتناقض مع الواقع ومع التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية من طرف هذه الوزارة، وهي المؤسسة التي كانت تتحدث منذ سنة 2009 عن المخطط الاستراتيجي المندمج للشباب، وتتحدث عن المناظرة الوطنية للشباب، وعن قانون الشباب والطفولة وعن الشراكة، ولا طالما سمع المتتبعون بأن هذه الوزارة تقوم بدوراعداد وتنفيذ البرامج والمخططات السياسية الحكومية الموجهة لفائدة الشباب.

على مدى 10 سنوات ونحن نعتقد أن السياسة التي تنهجها الحكومة في ميدان الشباب تكمل دور الأسرة والمدرسة بهدف التعلم والادماج والتفتح الفكري وممارسة الرياضة وتكوين الشخصية وتحصين الشباب وترسخ قيم المواطنة، لكن التشخيص والبحث والتحليل يوضح تخلف هذه السياسة عن الدور الموكول لها .

المبحث الأول: اشكالية الدراسة

1- الاشكالية الرئيسية:

في ظل 10 سنوات الأخيرة، ومنذ سنة 2002 تعاقب على المسؤولية في هذه الوزارة كل من : السيد أحمد الموساوي، السيد محمد الكحص، السيدة نوال المتوكل، وكل جاء بتجربة مختلفة عن الآخر، لكنهم أجمعوا على التدبير اليومي للقضايا المستعجلة، والاهتمام بالتظاهرات الوطنية والدولية.

وفي سنة 2009 جاء الوزير منصف بلخياط ليستعرض أحلامه وطريقته الأمريكية في التفكير والممارسة، وتوالت أفكاره ووعوده بمنهجية متسرعة، وكأنه يتسابق مع الزمن قبل أن تنتهي ولايته في الحكومة، لينفذ كل برامجه ومخططاته واستعمل كل الوسائل الاعلامية والادارية والسياسية ليبهر الجميع بحلوله السحرية كمحاولة لحل مشاكل الشباب والرياضة ، ومن حقه أن يحلم بالطريقة الأمريكية في ظل الواقع المغربي مع وجود الفارق بين المجتمعين والثقافتين.

فالرجل جاء من قطاع التجارة والاقتصاد وما أدراك ما التجارة بمرتكزاتها الأساسية الثلاثة: 1-رأس المال 2- السوق 3- الربح.

فعوض أن يستثمر ويوظف معارفه في تدبير وتسيير قطاع اجتماعي تربوي ثقافي رياضي، فإنه خلق اشكالية كبرى حول السياسة الجديدة التي رغب في تنفيذها في غياب الحوار الموضوعي المسؤول مع الفاعلين والجمعيات والمنظمات التي تعتبر شريكا حقيقيا في إعداد وتنفيذ برامج المؤسسة الاجتماعية.

والتي ينبغي أن تدبر بقوانين وأنظمة عامة لأنها ليست تابعة للقطاع الخاص.

2ـ الاشكالية الثانية:

لم يدرك السيد الوزير أنه يتواجد في جهاز مكلف بقطاعين قطاع الشباب يهتم بالتربية وتنشيط الطفولة والشباب خلال الوقت الحر، وقطاع الرياضة يهتم بالتربية البدنية والرياضات. حيث يظهر أن التخصص والهيكلة ومجالات التدخل والامكانيات متنوع الأبعاد والمكونات والخصوصيات البشرية والمجالية والتقنية.

3ـ الاشكالية الثالثة:

يعتقد أن بامكانه أن يخدم القطاعين بتوجيه يدمج بين ما هو اقتصادي تجاري وما هو اجتماعي تنموي في اطار الخدمة الاجتماعية التي تسهر عليها الدولة.

4ـ الاشكالية الرابعة:

يعتقد أن مظاهر التغيير في أنشطة القطاع تبرزها التظاهرات الشكلية الاستعراضية المناسباتية بدل البرامج الاجتماعية الواقعية المندمجة .

5ـ الاشكالية الخامسة:

إن تدبيره لقطاع الشباب لم يستقر على مبدأ ولا على منهجية ولا على استراتيجية محددة، فمن لحظة لأخرى يغير المعاملات والبرامج وفقا لمزاجه الخاص وبشكل ارتجالي.

6ـ الاشكالية السادسة:

لقد حدد قيم وزارة الشباب والرياضة على مستوى الخطابات فيما يلي:

- الشفافية - المواطنة - القيادة - الأمانة والنزاهة - القرب

واختار شعار : " لنعمل جميعا من أجل ترسيخ دور وزارة الشباب كفاعل أساسي في السياسة الاجتماعية لبلادنا ".

وبناء عليه فإن كل هذه الاشكاليات تفرض علينا التساؤلات التالية:

ما هي السياسة الحكومية التي اعدتها الوزارة وتشرف على تنفيذها في مجال الشباب ؟ وهي خطابات لم نلمسها على أرض الواقع.

هل تنسجم هذه السياسة مع التصريح الحكومي في محور السياسة الحكومية المتعلقة بالشباب وخاصة تفنح شخصية الاطفال والشباب والنهوض بأحوالهم الاجتماعية لادماجهم في المجتمع وتحسين البيئة التي يعيشون فيها وحمايتهم من أخطار وقت الفراغ؟

ما مدى انعكاسات برامج هذه السياسة على الفئات المستفيدة والشركاء والفاعلين الجمعويين؟

هل هذه البرامج ترتبط بحق الطفولة والشباب في التمتع بالراحة ووقت الفراغ والأنشطة الثقافية المناسبة لحاجياتهم ؟

من المسؤول عن مراقبة ومحاسبة نتائج تنفيذ السياسة الحكومية في مجال الشباب والرياضة وحماية الطفولة وانعاش المرأة ؟

إن هذه الأسئلة جعلت الباحث يحدد مجموعة من الفرضيات لاختبارها في هذه الدراسة للبحث عن الأجوبة والحلول الممكنة.

وسنتطرق لهذه الإشكاليات من خلال منهجية الوصف وبأدوات تحليل المضمون.

المبحث الثاني: فرضيات الدراسة

بعدما قمنا بتحديد المشكلة وصغناها في عدد من الأسئلة سنحاول وضع فروض مبدئية للاجابة عن هذه الأسئلة لحل مشكلة تدبير قطاع الشباب والرياضة بالمغرب من طرف وزارة الشباب والرياضة واقتراح الحلول المناسبة.

1ـ الفرضية الأولى:

لا توجد علاقة بين برامج وزارة الشباب والرياضة، وحق الطفولة والشباب المغربي في التمتع بالراحة واستثمار الوقت الحر وممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية المناسبة لحاجياتهم.

2ـ الفرضية الثانية:

لا يوجد أي تأثير ايجابي لبرامج ومخططات وزارة الشباب والرياضة على حماية وإدماج الشباب في المجتمع.

3- الفرضية الثالثة:

توجد هيمنة للفكر التجاري على تدبير قطاع الشباب من خلال تكريس مهمة تحسين المداخيل والمساعدات والربح في العلاقات والأنشطة، وطغيان خبرة مكاتب الدراسات والأبحاث والاستشارات الخصوصية.

4- الفرضية الرابعة:

توجد مراقبة تشريعية غير كافية على دور وزارة الشباب والرياضة من طرف جهاز البرلمان المغربي.

5- الفرضية الخامسة:

توجد مراقبة ومرافعة متقطعة من طرف المجتمع المدني على برامج وسياسة وزارة الشباب والرياضة بالمغرب.

6- الفرضية السادسة:

لا يوجد أي انسجام بين وزارة الشباب والرياضة والقطاعات الحكومية المهتمة بالسياسة الاجتماعية لادماج الشباب.

المبحث الثالث: تحديد المفاهيم

1- مفهوم وزارة الشباب والرياضة:

التعريف بوزارة الشباب والرياضة:

(وزارة الشباب والرياضة ، سلطة حكومية مكلفة بالشبيبة والرياضة في اطار القوانين والأنظمة الجاري بها العمل في المملكة المغربية".

- مهمة وزارة الشباب والرياضة:

تناط بالوزارة مهمة اعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في مجال الشبيبة والرياضة، وحماية الطفولة والانعاش النسوي وذلك من خلال:

إعداد برامج اجتماعية تربوية تهدف إلى تنظيم وتأطير وحماية الشباب والطفولة والمرأة.

الرفع من مستوى العمل الجمعوي وتعميمه ضمانا لحماية الشباب وادماجه في المجتمع.

تنمية الانشطة المتعلقة بالتعاون الاقليمي والدولي في ميدان الشباب والطفولة

القيام بالدراسات والابحاث التي من شأنها أن تنعش وتساهم في تفتيح الشباب والطفولة.

دعم وتطوير السياسة الجهوية في مجال الشباب والطفولة والمرأة.

اعداد سياسة تطوير الرياضة وتعميمها وتنسيق ومراقبة مجموع الأنشطة الرياضية على الصعيد الوطني.

التحسيس بأهمية الرياضة في الاقتصاد الوطني، وحث الفاعلين الاقتصاديين على المساهمة في تنميتها

اعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية في ميدان الشباب والرياضة

ادارة وصيانة ومراقبة الممتلكات والمؤسسات التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة.

تسيير ومراقبة استغلال البنيات التحتية الرياضية والمؤسسات الشبابية ومنشآت الطب الرياضي.

تدبير وتحسين المداخيل والاعتمادات والمساعدات وكل الموارد الممنوحة قصد تطوير المنشآت الرياضية والشبابية

تشجيع سياسة التعاون والتشارك على المستويين الوطني والدولي في الميدان الرياضي.

ضمان مشاركة المنتخبات الوطنية في المنافسات الرياضية الدولية بتنسيق مع اللجنة الأولمبية الوطنية والجامعات الرياضية.

ولانجاز أعمالها تتوفر الوزارة على إدارة مركزية ومصالح خارجية، ومصالح مدبرة مستقلة، وهذه الأجهزة هي التي تسهر على اعداد وتنفيذ برامج الوزارة على المستويين المركزي والاقليمي والوطني .

2) مفهوم السياسة:

أ- إشكالية في تعريف السياسة

إن كلمة سياسة "بولتيك" تتكون من كلمة يونانية (بوليس) أي المدينة، وكلمة سياسة يصعب تحديدها أو تعريفها بشكل مضبوط والسياسة: هي مجال يتعلق بالعلاقات الانسانية بين الناس داخل المجتمع المنظم الذي تجسده الدولة من خلال تنظيم سياسي وسلطة تصدر عنها مجموعة من القوانين والأحكام والأعمال السياسية.

وفي هذا السياق اعتبر الفقيه اندريه هوريو في كتابه "القانون الدستوري والمؤسسات السياسية" أن السياسة تشكل ظواهر يمكن فهمها على مستوى أصعدة مختلفة.

على صعيد المعرفة الكاملة للانسان بواسطة الانسان، الانسان بكليته وحريته أي الانسان الظاهر تجاه الآخرين.

ب- السياسة تسعى إلى خير المجتمع:

حيث لا تتم معرفة الانسان للانسان إلا في إطار المجتمع، فهي إذا رهينة موقع الانسان من هذا المجتمع ورهينة تنظيم هذا المجتمع.

والسياسة هي البحث عن الصالح والمفيد للمجتمع أي أنها تحديد للمصالح المشتركة، وهذا بالفعل العمل السياسي الاعتيادي.

وعليه فإن الأحزاب السياسية تبحث بصورة خاصة عبر برامجها عما هو صالح للمجتمع السياسي وتحاول أن تعرضه على الناس.

ج- السياسة علاقة بين حاكم ومحكوم:

إن السياسة علاقة بين الحكام والمحكومين، في اطار دولة داخل مجتمع منظم، ويفرق الناس في كل المجتمعات بين الذين يقودون المجتمع وهم الحكام والأشخاص التابعين وهم المحكومون.

وقد يتفق الجميع أن الاعمال السياسية هي من صنع الحكم عادة على الرغم من أن المحكومين قد يشاركون في الحياة السياسية في البلدان الديمقراطية عن طريق الانتساب إلى الأحزاب السياسية أو المشاركة في المجموعات العامة أو في التظاهرات الوطنية والمشاركة في الانتخابات المحلية والانتخابات التشريعية أو الانتخابات الخاصة بالاستفتاء حول الدستور ولهذا نجد المحكومين أي المواطنين الذي لا يتقلدون مناصب الحكم بمفهومه

السياسي يبحثون بصورة خاصة عن ما هو صالح في برامج الحكومة أو الأحزاب السياسية للتعبير عن إرادتهم واختيارهم.

وهكذا يمكن القول أن جل الأعمال السياسية والمقصود بها البرامج والقرارات والمشاريع والمخططات الصالحة للحكم تكون غالبا من صنع الحاكمين، وقد يستعملون عدة وسائل في عملهم السياسي إما لاقناع جمهور المواطنين وتوجيههم بأسلوب الحوار أو الخطابة للضغط عليهم للقبول بالأعمال السياسية، وغالبا ما يستعملون وسائل الاتصال المباشرة لاستقطاب الاتباع.

بالنسبة للأحزاب السياسية تعتمد على وسائل الانخراط والانضمام والاشتراك والانتساب وتلجأ هي الأخرى إلى الوسائل المكتوبة عبر الصحافة الصادرة ومختلف وسائل الاتصال الحديثة.

وبالنسبة لمؤسسات الحكم فإنها تلجأ إلى اقناع الجمهور بواسطة التاثير المباشر من خلال قضاء بعض المصالح الأساسية وتستعمل الوسائل السمعية البصرية لشرح أعمالها وللتقرب من الناس وقد تستعمل أسلوب الاكراه أو التخويف حينما لا ينفع الاقناع لفرض هيمنتها وسلطتها بالقوة وخاصة في حالة التمرد أو العصيان وهناك أسلوب التهديد أو أسلوب الاقصاء والتهميش في حالة التمرد أو العصيان في حالة عدم الولاء للسياسة المتبعة.

ولكن في الدول الديمقراطية تتخذ السلطة السياسة أساليب حديثة ومتطورة تتيح لأفراد الشعب حق المساواة والمشاركة وتحمل المسؤولية واشراك

المواطنين في اتخاذ القرار والاستماع إلى الأغلبية والأقلية، والبحث عن حلول للتوافق لتحقيق الأهداف السياسية وخاصة على مستوى السلم الاجتماعي والأمن، وتحقيق الأهداف الجماعية بل تصبح السياسة زيادة في النفوذ في بعض الأحيان.

وقد تدخل السياسة في مجالات متعددة مثلا تحديد ثمن الخبز أو المواد الاستهلاكية الأساسية لضمان الاستقرار والأمن الغذائي، وقد يصبح فوز المنتخب الوطني في تظاهرة رياضية دولية أو فوز بطل بميدالية أولمبية دليلا على نجاح السياسة الرياضية في بلد ما أو فوز شاب بجائزة علمية دولية معيارا للحكم على نجاح سياسة الشباب، كما يصبح احتلال الدولة لرتبة دولية في مجال التنمية البشرية معيارا لفشل أو نجاح سياستها التنموية...

3) مفهوم الشباب

إشكالية تعريف الشباب

مفهوم الشباب يشكل اشكالا كبيرا لا ينتهي الجدال حوله لأنه مفهوم ممتلئ بالحيوية والقوة مثله مثل المرحلة العمرية التي يمر منها كل انسان في شبابه، وهو مفهوم حيوي متميز بعدة خصائص وهو يتطلب من كل باحث الجرأة والاقدام والاصرار والقدرة الخلاقة على الابداع والانتاج وهو متنوع كفصائل الدم

في البشر بل متعدد بلا حدود كخلايا الانسان، إنه زئبق لا يمكن أن تلمسه أو توقفه يتصاعد وينخفض في درجات حسب الطقس والمحيط.

ولهذا فقد كثر استعمال مفهوم الشباب في الدراسات والأبحاث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية والتربوية.

وأصل الكلمة شب والجمع شبابا وشبان و "شبيبة" وشبائب أي من كان في سن الشباب. وهو من سن البلوغ إلى سن الثلاثين تقريبا حسب "تعريف المنهل في اللغة والاعلام".

والشباب وشاب من فعل شب بمعنى صار فتيا.

وتعريف الشباب ليس بالسهولة التي يتصورها البعض والشباب. في "المعجم الوسط": هو من أدرك سن البلوغ إلى سن الرجولة والشباب هو الحداثة وشباب الشيء أوله.

ومرادفات الكلمة كثيرة منها مثلا مراهق، وصبي، وفتى وغلام، وهي كلمات لا تدل على مراحل عمرية محددة ومفصلة بقدر ما تشير إلى خصائص جسمية ونفسية لفترة من الحياة وهي تعنى القوة والنشاط والحركة والحماس.

وفي بيان صحافي عن الأمم المتحدة في 9 نونبر 1982 وبمناسبة السنة الدولية للشباب، نجد أن المقصود بالشباب هم الأشخاص البالغين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة، وذلك دون الاخد بمفاهيم أخرى تحتفظ بها الدول الأعضاء.

بالنسبة لمجلس وزراء الشباب العرب المنعقد في القاهرة أكتوبر 1969 عرف الشباب بأنهم الفئة التي تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 25 سنة مع الأخذ بعين الاعتبار كل مجتمع عربي.

وبالنسبة لتعريف منظمة اليونسكو من خلال مؤتمرها سنة 1969 "الشباب الفئة التي يرى المجتمع ويصطلح على أنها الشباب ".

كما أكد بيان برشلونة المنبثق عن المؤتمر العالمي حول الشباب ملاحظا أن كل التعريفات المقترحة تفضي إلى تأويلات مختلفة ومتغيرة باستمرار (المؤتمر العالمي للشباب برشلونة اسبانيا 8 و15 يوليوز 1985) ويبقى السؤال الرئيسي بالنسبة لعلماء الاجتماع :

هو في أي سن يبدأ الشباب؟ وفي أي سن ينتهي؟.

إن السؤال يبدو سهلا إلا أنه في الواقع من الأسئلة التي يصعب الجواب عنها بدقة متناهية نظرا لتعدد الاجابات فكل اخصائي يجيب انطلاقا من طبيعة بحثه ومجال تخصصه والنتائج التي توصل إليها، وغالبا ما ينطلق أغلب الباحثين من تعاريف اجرائية ولا ينتهون إلى تعريف نهائي لمفهوم الشباب، نظرا لاشكالية تتعلق بالمواقع الاجتماعية لفئة الشباب التي يصعب ايجاد حدود لها.

وقد يطرح علينا هذا المزيد من الخوف والحذر وأخذ الاحتياطات الكافية لكي لا نفرغ مفهوم الشباب من محتواه وأبعاده الاجتماعية.

كما أن تحديد مفهوم الشباب بالاعتماد على مقاييس بيولوجية يمكن أن يؤدي إلى الخلط وعدم الدقة والاختلاف.

وحتى بالنسبة للمجتمعات فكل مجتمع له تقسيمات عمرية وهناك من يتفق على كلمة شباب وهناك من لا يتفق على هذه الفترة العمرية. بالنسبة للعرب يحددون الشباب بين الثلاثين والأربعين.

وهناك عدة مراحل تنعت بأسماء متعددة المراهق، اليافع ، وقد نجد مثلا عند إخوان الصفا تقسيما آخر للمراحل العمرية للانسان، ومرحلة الشباب بالنسبة لهم من 15 إلى 30 سنة وهي التي تتطور فيها لدى الشباب القوة العاقلة.

وتثار مسألة مهمة وهي المراهقة التي نجدها في صلب الشباب وفي كثير من الأحيان تستعمل كمرادف لمصطلح الشباب وأحيانا مرحلة من مراحله أو خاصية من خصائصه وتكمن أهمية مصطلح المراهق كونه مستحضر من طرف العديد من الباحثين الاجتماعيين والتربويين المهتمين بقضايا الشباب.

فالعالم (جان جاك روسو) اعتبر المراهقة ولادة ثانية في كتابه "إيميل" ويكن تفسير ما جاء به روسو كون المراهقة تتسم بالتغييرات الفسيولوجية والنفسية، ومن هنا تأتى أهمية التربية في هذه المرحلة.

ولقد أكدت عدةِ دراسات علمية، ومفهوم المراهقة من الوجهة السوسيولوجية حيث أوردت المجلة السوسيولوجية الأمريكية سنة 1936 جردا للبحوث الصادرة حول المراهقة وأوردت المقولة التالية:

"لا يمكن تحديد المراهقة بما أنها تجربة اجتماعية بمفاهيم الحلم والنضج الفسيولوجي بل يجب البحث عن بدايتها عندما لا ينظر المجتمع إلى الانسان على أنه طفل بل عندما ينتظر منه أن يتحمل مسؤوليات راشدة".

ويرى "موريس دوبيس (Debesse) أنه كثيرا ما يتم الخلط بين مصطلح الشباب (Jeunesse) والمراهقة (Adolescence) في حين أنهما لا يحملان المعنى نفسه. فالمراهقة ذات مدلول عام وتعنى مجموع التحولات الجسدية والسيكولوجية التي تحدث بين سني الطفولة والكهولة وعندما تتحدث عن "الحلم" فإننا نقصد الجانب العضوي للمراهقة وخاصة ظهور وبداية الوظائف الجنسية.

أما الشباب فيعني الجانب الاجتماعي للمراهقة ويتجلى في الجيل الذي وصل إلى اكتمال النضج أي امتلاك كل القدرات التي تؤهله لازاحة الجيل الذي سبقه، وذلك بما يتمتع به من حيوية وحماس.

ويعتبر الكثيرون الشباب مجرد أحد مراحل النمو التي تقع ما بين 15 سنة إلى 25 سنة والواقع أنه لا يمكن تجاهل هذا التحديد مع أنه لا يعتمد عليه الاعتماد الكافي بصفة عامة إذ تختلف خصائص هذه الفترة من بلد آخر، بل وفي البلد الواحد من بيئة إلى أخرى.. فشباب الوسط الحضري غير شباب القرية، ويعود ذلك إلى الثقافة والعادات والتقاليد والبيئة والقوانين الجاري العمل بها في كل بيئة، وكذلك إلى ما يوقعه المجتمع من هذه المرحلة السنية إزاء المسؤوليات والتبعات التي تختلف أيضا باختلاف البيئة.

وهناك من يعرف الشباب على أنه حالة اجتماعية عائلية دراسية، وبعبارة أخرى فالشباب هم الذين يتابعون الدراسة في المدرسة أو الجامعة، ولم يدخلوا الحياة العلمية بعد ذلك لم يتحملوا أعباء عائلية، وعلى هذا الاساس فالبالغون هم من أتموا دراساتهم وهم الذين يزاولون مهنة أو صنعة، وهم الذين يتحملون أعباء عائلية، فيكونون الأسرة ويتحملون مسؤولياتهم، وهذا التعريف لا يمكنه أيضا تحديد الشباب تحديدا قاطعا...

فالدراسة والعمل أو المهنة وتكوين الأسرة تتغير ظروفها بتغير المجتمعات واختلاف البيئة.

وهناك من يعتبر الشباب حالة ذهنية تشمل أنواعا خاصة من التصور للحياة وتتميز بطاقة وقوة وميل إلى المغامرة، وتتصف بالاقدام والجرأة والتحرر، وهذا التعريف لا يتميز عن سابقيه إذا ما حاولنا وضع معايير عامة للشباب، فقد توجد هذه المميزات ولا يدخل أصحابها في نطاق الشباب.

وعموما فإن اختلاف المجتمعات في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جعل من الصعوبة بمكان تحديد الشباب تحديدا مانعا.

4: مفهوم الإدماج الاجتماعي:

الادماج الاجتماعي هو عملية تهدف إلى تغيير الآليات التي تنطوي على تمييز في المجتمع والتي تضع فئات أو مجموعات سكانية معينة في وضع

مجحف وتحرمهم من فوائد التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن مكاسب استراتيجيات الحد من الفقر، ومن الوسائل التي تساعدهم على تحسين نوعية حياتهم (تعريف المجلس الاقتصادي للأمم المتحدة سنة 2009).

وبالنسبة للمفهوم الاجرائي للدراسة فإننا نأخذ بالمفهوم التالي: الادماج الاجتماعي للشباب المغربي هو عملية تهدف إلى تحديد آليات استراتيجية من شأنها محو الفوارق الاجتماعية المجحفة التي يعاني منها الشباب المغربي من أجل تمكينه من الاستفادة من فوائد التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومن الوسائل الكفيلة بمساعدته على تحسين نوعية حياته الاجتماعية.

5- مفهوم الإقصاء الاجتماعي:

يمكن تعريف الإقصاء الاجتماعي بأنه حالة تفكك يصيب الروابط الاجتماعية، وفي تعريف أوسع فهو عملية استبعاد جزئي أو كامل للشباب عن المشاركة الكاملة في المجتمع الذي يعيشون فيه، وهكذا يكون الإقصاء الاجتماعي نقيضا للإدماج الاجتماعي.

بالنسبة للشباب المغربي فإن الإقصاء الاجتماعي وضعهم في إجحاف مقارنة بغيرهم من أفراد المجتمع، مما أدى بهم إلى الشعور بالمساس بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المبحث الرابع: الشباب والتفاعل مع المحيط الاجتماعي الثقافي

1- مرحلة الشباب

تشهد بداية مرحلة الشباب اقتراب شكل الجسم ووظائفه من آخر درجات النضج ويصل عمر الفرد العقلي من الناحية النفسية أقصى مدة، ويتيقظ إحساس الشخص بأنه تجاوز مرحلة الطفولة، ويطالب باشراكه في حياة الكبار، ومن الناحية الاجتماعية يتأكد اعتراف الآخرين بأنه لم يعد طفلا، وإن كانوا يترددون في الاعتراف به كرجل، وهكذا نجد أن بداية الشباب هي نقطة التحول [6].

والوقوف عند سن الخامسة والعشرين أو ما يزيد قليلا لأن هذه السن تحدث عندها تحولات هامة في حياة الفرد، إذ ينهي مرحلة التعليم الجامعي ويلتحق بعمل دائم وقد يشكل عائلة ويتزوج، إنه يترك مرحلة الاعتماد على الغير ويبدأ مرحلة المجتمع، ويبدأ بتشكيل تصوره لنفسه وللآخرين، ولطبيعة المجتمع، ويحدد اتجاهاته نحوهم وطبيعة سلوكه معهم.

لقد اختلف الباحثون حول حول تحديد بداية مرحلة الشباب ونهاية هذه المرحلة، ولقد برر كل منهم تحديده طبقا لمجموعة من المعايير ويرجع

هذا الاختلاف إلى تباين المرجعيات واختلاف الظروف التي تدرس فيها ظاهرة الشباب وطبيعة الثقافة، وطبيعة البيئة الجغرافية والمناخ، ودرجة التمدن وسن العمل وانتشار التعليم ودرجة الاعتماد على الغير والاستقلالية ودرجة تحرر المجتمع أو درجة محافظته [7].

إن الشباب ليسوا جماعة متجانسة، فمن الطبيعي أن يختلفوا فيما بينهم في ملامحهم العضوية والنفسية والاجتماعية، ومع كل هذه الاختلافات يبقى هناك قاسم مشترك يميزهم عن جماعتي الطفولة وجماعة الرشد.

2ـ مميزات مرحلة الشباب

تعرف بداية مرحلة الشباب تحولات واسعة وعميقة وسريعة في ملامح جسم الشباب، إذ تتلاشى الرهافة ودقة القسمات المميزة للطفولة وتحل مكانها حالة من الفظاظة النسبية الناتجة من اختلاف نسب أعضاء الجسم وأطرافه، وخاصة نسب اليدين والساقين والأنف، ولما كان نمو البناء العظمي يسبق النمو العضلي، فإن الشاب أو الشابة يعاني لفترة من توتر ويحدث ذلك بفعل عاملين:

أولهما: تأكيد الشباب لاستقلاله وممارسته لهذا الاستقلال

ثانيهما: الاحتياجات الجديدة لجسمه النامي، وطاقاته الهائلة قياسا بالمرحلة السابقة [8].

كما تظهر الخصائص الجنسية الأولية والثانوية عند كل من الفتاة والشاب إذ ينمو صدر الفتاة وتصبح ناهدا ويتسع الحوض وتمتلئ الأرداف وتميل إلى الاستدارة، ويتغير صوت الذكر فيصير خشنا عميقا وينمو شعر الشارب وتتبع هذه التغيرات العضوية تحولات بالغة الأهمية في ميوله ورغباته واهتماماته.

إن طبيعة النمو في مرحلة المراهقة هادئة كما هي في مرحلة الطفولة إنها فريدة بالنظر إلى شمولها وسرعتها وما يترتب عليها بالنسبة للشباب أو المجتمع.

وتتباين بدايات التحولات من الطفولة إلى المراهقة، ويتباين الأفراد في معدلات نموهم، فبعضهم يبدأ مبكرا، أي بعد سن العاشرة، وبعضهم يتأخر حتى الثالثة عشر ولأن النمو والارتقاء العضوي لا يتحقق بنفس السوية لكل الأعضاء والوظائف، يمر الشاب عادة بفترات يكون فيها شكل جسمه وطريقة أدائه لوظائفه غريبة ومثيرة للقلق يصل إلى درجة سوء الفهم لدى كثير من الشباب والآباء والأمهات وذلك لأنهم يأخذون أية مخالفة للنمو الشائع على أنها شذوذ في النمو لكن دهشتهم سرعان ما تزول بعد أن يتحقق شيء من التناسق بين مختلف الأعضاء لاحقا [9].

إضافة إلى الاضطراب في السلوك الحركي للمراهق، وإعادة تنظيم عاداته الحركية وأثر ذلك الاضطراب على من حوله، مما يترك أثرا عميقا في

نفس المراهق والذي دعاه بعض الباحثين (تنبيه الشعور بالذات) إلى درجة بعيدة.

أ- التحولات العقلية

وهذه المرحلة تتجه القدرات العقلية للشباب نحو الاكتمال، ويقترب نموه العقلي من أعلى مستوياته (حول سن السادسة عشرة) وتبدأ القدرات والهوايات والميول الخاصة في الظهور بوضوح لم يكن ملاحظا من قبل وذلك بعد نمو شروطها الضرورية.

ينمو الانتباه والتذكر والتخيل فيزداد مدى الانتباه وعمقه، ويقوم التذكر لا على أساس آلي كما كان من قبل، وإنما استنتاج العلاقات الجديدة بين الموضوعات، ويصير الخيال خصبا مبنيا على الواقع والصور المجردة، غير محصور في نطاق الصور الحسية كما كان عند الطفل، ويبني الشاب من أحلام اليقظة عالما يحقق فيه ما لا يستطيع أن يحققه في الحاضر، قد يدفعه هذا إلى قراءة القصص وإلى الرغبة في الأسفار والرحلات ارضاء لحب الاستطلاع والرغبة في المغامرة واكتشاف المجهول باكمال نموه العقلي واستعداده وملكة النقد، يتوقف الشباب عن تقبل الأفكار والمبادئ والقيم والأشياء التي يقدمها له عالم الكبار على علاقتها وإنما يفكر فيها ويناقشها مناقشة منطقية وينقدها، وقد ينتهي به هذا إلى رفض بعضها، وقد يصل الموقف بالبعض إلى

تكوين موقف من الكون والناس وذاته قد تتعارض مع الصور [10] التي تقدمها لهم المدرسة والأسرة والمجتمع.

ب- السلوك الاجتماعي

تشهد مرحلة الشباب تحولات واضحة وهامة في اهتمامات الشباب الاجتماعية وسلوكه الاجتماعي، فبعد أن تستيقظ في الشباب رجولته وفي الأنثى أنوثتها ينصرف كل منهما عن الاهتمام بالعلاقات مع أفراد جنسه، ويتجه نحو العلاقات مع الجنس الآخر ويميل إلى تضييق نطاق هذه العلاقات وتعميقها، وتصبح علاقاته مركز اهتمامه الخاص في حياته وتشغله مدة أكثر وزمنا أطول، ونظرا لجذرية التحول في العلاقات فإن آثارا بعيدة المدى تتركز في نفسية الشاب، الذي أصبح شخصا جديدا غير قادر على معرفة ما طرأ عليه من تحولات ونمو ولا هو قادر على التحكم فيه والسيطرة عليه، وبدأ يصبح كيانه الذي كان مفهوما لديه لغزا محيرا وكيانا غريبا يثير حيويته شكوكه ولا يقوم على التحكم فيه، وتتصاعد هذه الأزمة عند أولئك الذين ينضجون مبكرا، لأن النمو العضوي والجسمي والجنسي قد لا يوازيه نمو عقلي واجتماعي، وانه يقصيهم عن أقرانهم والانسحاب من حياتهم ويدفع بهم إلى جماعة الراشدين والكبار، والذين أي الكبار- قد لا يرحبون بهم – هذا إن لم يصدوه أو يقاوموه [11].

وباتساع شبكة العلاقات الاجتماعية واتجاهها نحو الكبار، تظهر لدى بعض الشباب مشاعر التودد نحو الآخرين والدفء العاطفي وقد يصل هذا إلى درجة التوحد مع البعض خاصة عند الاناث.

إن أخطر جوانب مرحلة الشباب أو المراهقة ظهور أزمة الهوية Identity criss التي تنشأ من عدم قدرة الشباب على فهم ذاته الجديدة وتقبلها والتعامل معها، وهي أزمة يتوقف حلها على استمرار نضج الشباب بشكل صحيح وسوي [12].

لقد أطلق بعض الباحثين على هذه المرحلة مرحلة "الميلاد النفسي" فبعد أن كان محبوسا في عالم الآخرين معتمدا عليهم تابعا لهم سرعان ما يحس بتكوين "الأنا" ثم القدرة على التمييز بين الآنا وبين الآخرين، وبفضل التحولات العضوية والنضج الجسمي والعقلي

نجد الشباب مندفعين، تلقائيين ولنقص تجربتهم، ولقلة التزاماتهم نجد أن نظرتهم إلى الحياة والأحداث نظرة رومانسية تتسم بالمثالية أحيانا بالبراءة [13].وعبر بعض علماء النفس كما ذكرناه سابقا (الحاجيات أو المشكلات) "بمطلب النمو" أي أن الانسان حين يتخطى مرحلة "الطفولة" إلى الشباب لا بد أن يكتسب نماذج من التوافق:

الأول: التوافق مع الذات: الهوية، الإرضاء الفسيولوجي والعضوي وضبط الانفعالات [14].

الثاني: التوافق مع الآخرين وهم الراشدون، الأسرة، المدرسة الخ...

الثالث: التوافق مع مقتضيات واقع الكبار (الدراسة، العمل، الزواج...).

وقد لخص بعض الباحثين مجموعة الحاجيات التي تظهر لدى الشباب:

الحاجيات الفسيولوجية: وهي الحاجيات التي تحفظ التوازن الفسيولوجي وحاجة النشاط الجنسي وهي تقتضي تكوين ميول نحو الجنس الآخر.

حاجيات نفسية: كالحاجة إلى فهم الذات وتقبلها لحل أزمة الهوية والحصول على قبول الآخرين واعادة تنظيم السلوك، والحاجة إلى توكيد الذات واستقلالها عن الوالدين والآخرين عن السلطة.

الحاجيات الاجتماعية: الحصول على اعتراف الآخرين بأنه لم يعد طفلا والحاجة إلى الحب وبناء علاقات دافئة.

والحاجة الى شغل يضمن له دور ومعنى في الحياة [15]

2ـ ثقافة الشباب

" الثقافة ": مصطلح شائع الاستخدام في الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية وهو يدل على كافة أنماط السلوك المتعلم الذي نكتسبه من خلال عضويتنا في المجتمع، وبمعنى اشمل، الثقافة هي ذلك الكل المعقد الذي

يشمل على المعنيين المادي والمعنوي للحياة، أي يشمل على المعرفة والدين، والرموز والفن والأخلاق والقانون والعادات ووسائل الانتاج والصناعة والزراعة والفن الخ.[16]

إن ثقافة الشباب تنطوي على أشكال وصور للتعبير الثقافي بحيث تستطيع هذه البدائل أن تقدم حلول جمعية لبعض المشكلات التي يواجهها الشباب والخاصة بتوافقهم وتكيفهم مع مجتمعهم.

ويمكن تحليل ثقافة الشباب إلى مستويات متعددة.

فمن الممكن تحليلها على المستوى التاريخي للأفكار، وبيان الصلة بين ما هو تقليدي ومستحدث والصراعات المحتملة بين النمطين والمستوى التاريخي للأفكار. والمستوى الثاني هو مستوى القيم وموجهات السلوك. والمستوى الثالث هو مستوى المعاني والرموز وعلاقتها بالفن وصور التعبير الأخرى.

إن الثقافة الفرعية نمت في ظل عملية التحضر أو نشوء المدينة، وهناك علاقة أشار إليها كثير من الباحثين بين الأنماط السلوكية للشباب وبين اتساع المدن والهجرة.

ذلك أن تركز السكان في المناطق الحضرية مع ازدياد نسبة الشباب بينهم أدى إلى اضعاف العلاقات الفردية والشخصية المتبادلة بينهم، وقلل من الاجماع المعياري وزاد التباين الاجتماعي، الأمر الذي ترتب عليه ظهور الاغتراب والتفكك الاجتماعي والانحراف السلوكي.

وقد شاعت هذه الظواهر بصفة خاصة بين الشباب، لذا لجأت هذه الجماعات إلى خلق ثقافة فرعية خاصة بها وانساق اجتماعية تلقائية لتحمي نفسها من التهديدات الخارجية والوصول إلى اشباع نفسي اجتماعي لها.

ويتحقق الاشباع النفسي على قدرة الثقافة الفرعية على تقديم حلول سحرية (مثالية) أكثر منها واقعية للتعارضات الكامنة في النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي يشارك فيه الشباب، وما ينطوي عليه من صراعات بين الأجيال بصفة خاصة، كما تسمح هذه الثقافة الفرعية للشباب بالتعبير عن ذواتهم بشكل متحرر من قيود الطبقة أو المهنة أو الميراث الاجتماعي التقليدي، إن الثقافة الفرعية للشباب تقدم لهم خبرة الاختيار، وإطارات مرجعية للسلوك وتطرح أمامهم المعايير والقيم الموجودة في العام الخارجي بعيدا عن مؤسسات المدرسة والأسرة.

ولقد استخدم الباحثون مصطلح الثقافة الفرعية لوصف وتفسير حركات الشباب واتجاهاتهم، وقد صنفت هذه الثقافات الشبابية إلى عدة فئات [17].

* الفئة الأولى: ثقافة الشباب الممثل (Conformist) ، وهؤلاء الذين ينضوون تحت لواء الكبار يمثلون لثقافتهم لا يعارضونها.

* الفئة الثانية: ثقافة الشباب المنحرف أو الجانح، وتضم أولئك الذين يمارسون أنشطة غير قانونية والعنف والادمان والشذوذ الجنسي وغيرها من السلوكات الجانحة.

* الفئة الثالثة: الشباب المتمرد ثقافيا، وهم الذين يميلون إلى بعض الأفكار الفنية والثقافية، ولكنهم غالبا ما يكونون سطحيين وشكليين ويبدو ذلك واضحا في سلوكهم ومظهرهم وطبيعة فنهم الخ...

* الفئة الرابعة: ثقافة الشباب الذين ينتمون إلى الجماعات السياسية الراديكالية، ومن أمثلة ذلك الحركات الطلابية والجماعات الايديولوجية وبعض الفئات المتطرفة سياسيا[18].

3ـ مظاهر ثقافة الشباب:

إن من مظاهر ثقافة الشباب أيضا التجديد والتغيير والنزعة إلى المساواة- والميل إلى الرومانسية إذ أنهم مثاليون، كما أنهم نزاعون غلى الحرية يحبون النماذج المتطرفة ويحبون عبادة الأبطال، يستحسنون الأبطال أكثر من استحسان الوالدين. كما أن لديهم إحساس بالظلم والاضطهاد، إضافة إلى احساسهم بالاغتراب نتيجة لفقدان المعايير أو لاختلافها، ميالون إلى التمرد والرفض لما هو سائد لذلك سميت ثقافتهم بالثقافة المضادة (Counterculturel) راديكاليون ميالون للتجديد محبون للابداع يرفضون التسلط ويتطلعون إلى الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية[19].

المبحث الخامس : مظاهر سياسة الحكومة في مجال الشباب والرياضة بالمغرب

إن تراجع ميزانية وزارة الشبيبة والرياضة ب55 مليون و 424 ألف درهم أثر بشكل أوتوماتيكي على ميزانيتي التسيير والتجهيز، فبالنسبة لميزانية التسيير التي لم تتعد 545 مليون و602 ألف درهم، فإنها سجلت معدل نمو بلغ ناقص 5.80 في المائة مقارنة مع السنة الماضية التي ارتفع خلالها معدل النمو 5.91 في المائة، كما أن نسبتها في ميزانية التسيير العامة للدولة تراجعت إلى 0.35 في المائة بعدما بلغت في السنة الماضية 0.42 في المائة.

أما ميزانية التجهيز التي لم تتعد 891 مليون درهم، فإنها سجلت معدل نمو بلغ ناقص 2.39 في المائة مقارنة مع السنة الماضية التي ارتفع خلالها معدل النمو ب45.12 في المائة، كما أن نسبتها في ميزانية الاستثمار العامة للدولة تراجعت إلى 1.65 في المائة بعدما بلغت في السنة الماضية 1.70 في المائة. وتظل الملاحظة الأساسية هي هيمنة ميزانية الاستثمار مجددا على الميزانية العامة لوزارة الشبيبة والرياضة ب 62 في المائة مقابل 38 في المائة فقط لميزانية التسيير، وهو ما يعد أمر ايجابيا خصوصا أن العقود السابقة ظلت

الغالبة في أغلب قوانين المالية لميزانية التسيير قبل أن تنقلب الأمور تدريجيا ابتداء من سنة 2003 لصالح ميزانية الاستثمار.

ويبدو طبيعيا تسجيل الملاحظات السابقة إذا أخذنا في الاعتبار أن معدل نمو الميزانية العامة للدولة لم يتعد 5.88 في المائة بعدما بلغ في السنة الماضية 16.75 في المائة. وإذا كانت ميزانية التسيير في الميزانية العامة للدولة تطورت بمعدل نمو بلغ 11.02 في المائة، فإن ميزانية الاستثمار لم يتعد معدل نموها نسبة 0.14 في المائة بعدما بلغ معدل نموها في السنة الماضية 19.11 في المائة.

من جهة أخرى، لم يطرأ أي تغيير على الميزانية المخصصة للمرافق المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة مقارنة مع سنة 2010، إذا بلغت الميزانية لهاته المرافق 38 مليون و 300 ألف درهم، مع ضرورة الاشارة إلى أن أعلى رقم بلغته هذه الميزانية هو 39 مليون و200 ألف درهم سنة 2009 بعدما تم تخصيص ميزانية تقدر ب900 ألف درهم لمصلحة السياحة الثقافية للشباب.

على مستوى مناصب الشغل، فإن عدد مناصب الشغل المخصصة للشبيبة والرياضة ارتفع إلى 50 منصبا ماليا خلال سنة 2011 من أصل 18 ألف و682 منصب شغل، مقابل 20 منصبا من أصل 23 ألف و 700 منصب في السنة الماضية. وبلغت بذلك نسبة المناصب المخصصة للشبيبة والرياضة خلال السنة الجارية 0.26 في المائة من مجموع المناصب المضمنة في

قانون المالية. وإذا كان عدد المناصب ضعيفا إذا ما قورن بعدد المناصب المسجلة سنة 2009 والذي بلغ 100 منصب من أصل 12 ألف و700 منصب، فإنه في نفس الوقت يظل مهما إذا أدركنا أن االدولة لم تخصص ولو منصب واحد للشبيبة والرياضة طيلة الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2008.

وسط ما سبق، وبالنظر إلى تراجع ميزانية الشبيبة والرياضة بأزيد من 55 مليون درهم، يطرح السؤال حول سبل تغطية استراتيجية وزير الشبيبة والرياضة منصف بلخياط التي من بين ما تتضمنه تمويل برامج العقود مع الجامعات الرياضية على الخصوص، اضافة إلى تمويل استعدادات رياضيي النخبة لأولمياد 2012 بلندن.

وصدر خلال هذه السنة قانون 09-30 ويهم التربية البدنية والرياضة وعبره تم نسخ قانون 06-87، في انتظار المصادقة على مشروعي قانون 09-09 و 08-51، ويتعلق الأول بتتميم مجموعة القانون الجنائي من أجل محاربة العنف في المنافسات الرياضية، والثاني يهم محاربة تعاطي المنشطات خلال ممارسة الرياضة.

إلى ذلك، ما زال مشروع قانون رقم 51-08 يتعلق بمحاربة تعاطي المنشطات خلال ممارسة الرياضة في انتظار بعض الشكليات المسطرية من أجل تعزيز الترسانة القانونية للرياضة. وكان هذا المشروع قدم للبرلمان بتاريخ 3 يوليوز 2009، وأنهت لجنة القطاعات الاجتماعية التعديلات والنقاشات حوله يوم 5 يناير 2010 في انتظار المصادقة النهائية عليه خلال سنة 2011.

على مستوى الحصيلة المسجلة خلال 6 سنوات الأخيرة في قطاع الشباب .

انتقل عدد دور الشباب من 410 سنة 2006 إلى 520 سنة 2010 أي بزيادة تقدر ب 20 في المئة

انتقل عدد المستفيدين من برنامج التخييم من 200.387 سنة 2006 إلى 242.166 سنة 2010 أي بزيادة تقدر بحوالي 21 في المئة.

تم انجاز من 22 رحلة لفائدة 370 شابا خارج الوطن.

كما شارك 4500 شاب وشابة في المتديات الشبابية وعددها 16 منتدى خلال شهر فبراير ومارس 2010 من أجل صياغة مشروع الاستراتيجية الوطنية للشباب.

على المستوى الترفيه انتقل عدد مراكز الاستقبال من 29 مركز سنة 2006 بحمولة 1498 سرير إلى 33 مركز سنة 2010 وبلغ عدد المستفيدين من مراكز الاستقبال 28000 مستفيد سنة 2010 .

يعمد وزير الشباب والرياضة إلى تنظيم عدة لقاءات تشاورية حول المشاريع التي انجزها مسبقا ويطرحها جاهزة، بتزكية من مكاتب الدراسات والاشارة والخبرة الخاصة المغربية أو الاجنبية والتي في غالب الأحيان لا تكون لها علاقة بمجال أنشطة الطفولة والشباب.

ويقدم نتائجه بشكل جاهز ويمررها تحت تغطية الفضاءات التشاورية، في حين أنها برامج ومقترحات مفروضة على جمعيات ومنظمات

الطفولة والشباب وعلى المصالح التقنية للقطاع، ودائما يستند على مرجعيتين أساسيتين جاهزتين وهما:

كونه ينفذ التوجهات الحكومية في مجال التنمية البشرية

التوجهات الجديدة لوزارة الشباب والرياضة الرامية إلى ادماج الشباب والطفولة وتطبيق سياسة القرب الاجتماعي من خلال سياسة تقنيين العمل في مجالات الطفولة والشباب من خلال بلورة مشاريع قوانين تتعلق بمجال الطفولة والشباب .

إعداد مشروع استراتيجية وطنية للشباب .

الاعداد للمناظرة الوطنية للشباب.

الاستشارة الوطنية مع الطفولة والشباب عبر اللقاءات الجهوية والوطنية مع الشباب بواسطة استمارات معدة مسبقا من طرف مكاتب الدراسات الأجنبية.

الاعداد لمشروع ميثاق وطني للشباب.

أما في المجال الرياضي الذي يعطيه الأولوية فقد أكد في عدة مناسبات على الاستراتيجية الرياضية التي قسمها على مرحلتين:

مرحلة قريبة المدى (2010-2012)

مرحلة بعيدة المدى (2012-2020)

كل هذه الاستراتيجية في اطار رؤيا وخريطة الطريق إلى غاية 2020، هذه الاستراتيجية ترتكز على عدة نقط هامة، وهي نتيجة لعمل فريق سابق من الوزراء قبل وصوله إلى المسؤولية، وانطلاقا من التوجهات التي تضمنتها الرسالة الملكية الموجهة للمناظرة الوطنية للرياضة سنة 2009.

ويعتمد الوزير على ترسيخ الحكامة في التدبير الرياضي والتنظيم الرياضي بواسطة التشريع:

قانون التربية البدنية والرياضة (الاحتراف)

قانون محاربة الشغب في الرياضة (في طور المناقشة في البرلمان)

قانون مكافحة المنشطات (في طور المناقشة في البرلمان).

بالاضافة إلى تحديث البنية الرياضية بالملاعب الكبرى وتطوير بنيات القرب وتشجيع رياضة النخبة وإعادة تنظيم المدارس الرياضية، ومراكز التكوين الرياضي وبالنسبة لقطاع الشباب فإنه منذ سنة 2009 وهو يتأمل ويبحث عن وضع استراتيجية للشباب البالغين ما بين 16 و 30 صفة،ويبدو أن الوزير لا يتوفر على أية استراتيجية ويقر بأنه لا يمكنه تلبية حاجيات الشباب المغربي دون التأمل العميق، وينتظر نتائج التشاور مع الشباب، وسينهج أسلوب التواصل عبر الأنترنيت واللقاءات الاستشارية لمعرفة انتظاراتهم لاعتماد خطة عمل تمشيا مع طموحاتهم وينتظر نتائج المناظرة الأولى للشباب التي يعتقد أنها ستمكنه من وضع استراتيجية مندمجة للشباب في أفق سنة 2012 وسيبقى يدور دائما في هذا الفلك

دون الخضوع للمتطلبات الآنية لادماج الشباب المغربي إنه يتعامل بمنطق استغلال الوقت بدل الضائع .

في حين أنه لا ينفذ السياسة الحكومية في مجال الشباب لأن الحكومة الحالية لا تتوفر على سياسة حكومية في مجال الطفولة والشباب باعتبار أن أنشطة الشباب (الترويح) واستثمار الوقت الحر والثقافة والرياضة لا تدخل ضمن أولوياتها.

تم إنه بعيد كل البعد عن التنمية البشرية لأن التنمية البشرية تستهدف وضع الانسان في موقع الصدارة هذفا نهائيا وفاعلا أساسيا في تحقيق طموحه وتضع أمامه الخيارات الممكنة، فالانسان هو محور التنمية البشرية التي ترتكز على توفير حقوقه وصيانة كرامته والوفاء بحاجاته من خلال المشاركة في حركية المجتمع.

لا تعتمد سياسة وزارة الشباب والرياضة على الانسان كمحور لتركيز الأنشطة المنجزة في اتجاه تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

وهي تعيق الاختيارات وتضيق مجال الحريات في جميع ميادين النشاطات المتعلقة بالطفولة والشباب مما يجعل الشباب غير قادرين على اكتساب القدرات أو التمتع بالفرص، وبالتالي تساهم إلى حد كبير في الاحباط الذي يؤدي فقدان الانسجام بين جمعيات ومنظمات الطفولة والشباب.

لأن الاستراتيجية التي تنوى الوزارة تطبيقها في ميدان خدمة الطفولة والشباب بالمغرب لا تنطلق من تشخيص دقيق وعلمي وموضوعي للوضعية الاجتماعية للطفولة والشباب، وأن الأمر يتعلق بالنسبة للمسؤولين

بتشخيص نعتقد أنه لا يتوفر على مصداقية بل على نوع من التضليل والمغالطة.

وزارة الشباب والرياضة، لا تعتمد على مقاربة الاصغاء والتشاور الحقيقي مع كل القوى الحية وفعاليات المجتمع المدني والمواطنين ذوي الخبرة في مجال تأطير الشباب والأطر التقنية التابعة لها ولا تنصت لنبض الشباب المغربي في الشارع.

تفتقد الشفافية وقواعد الاحترافية والمهنية ، تعتمد على مشاركة ضيقة لفئة محدودة من المواطنين، سياستها غير محددة المعالم وتفتقد للعقلانية في مجال التدخل المؤسساتي ولا تتوفر على آليات للمتابعة والتقويم المستمرين للمنجزات البسيطة.

تتوفر على إمكانيات وتمويل مالي غير كافي للمشاريع والبرامج تدبرها بشكل متقطع وتنهج الحلول الترقيعية والتدابير الجزئية غير المجدية المتناقضة مع استمرارية المرفق العام بنظام وانتظام.

ثم إن تمويل الشراكات ودعم مشاريع جمعيات ومنظمات الشباب والطفولة تنقصه الآليات الملائمة والمتميزة للتمويل مما لا يضمن استمراريته أمام تعقيد مساطر التنفيذ وفشل الدعم الذي يأتي خارج مواعيد الانجاز والتقييم.

تغيب في برامج وزارة الشباب والرياضة فرص الاجتهاد والابداع والتجديد في أساليب العمل الاجتماعي، لأن منطلقاتها ضعيفة التأثير في نتائجها رغم أنها مكلفة في وسائلها ولا تخضع للحكامة والترشيد، غير

معززة بالموارد البشرية المؤهلة ولا تتوفر على مراقبة ورصد الظواهر والتفاعلات بكل موضوعية ويقظة .

تعتمد الوزارة على مشاريع مرحلية ظرفية عابرة، وخطتها لا تؤكد الأسبقيات بل تنقص وتغير الالتزامات بين الفترات لا تخوض معارك موصولة لتأهيل الموارد البشرية ولا تدفع بتقوية التنافسية بقدر ما تزكى المحسوبية والزبونية ومنطق "المداخيل مقابل الخدمات"

برامج الوزارة لا تولي أهمية لاصلاح منظومة التربية والتنشيط والتكوين باعتبارها رافعة أساسية للتعبئة ولادماج الاجتماعي.

لا تتوفر على خطة أو منهجية محكمة بعيدة المدى للنهوض بالموارد البشرية.

لا تتوفر على تدابير استعجالية كفيلة بالتغلب على الظرفية الراهنة التي يعيشها القطاع.

وزارة الشباب والرياضة لا تطمح إلى تحقيق نهضة أو حركية أو تعبئة للشباب لأنها لا تتوفر على مسروع مجتمعي يمكن أن ينخرط في مساره كل الشباب وخاصة الفاعلين في جمعيات ومنظمات الطفولة والشباب الوطنية.

وزارة الشباب والرياضة يوما بعد يوم تهدر الامكانيات وتعبث بالحاجيات وتعيق المبادرات وتستحضر الحسابات في كل الخطوات، وشعارها الخفي: "كم سأستفيد منك لا منحك الدعم والتأطير"؟

وقيمها المعلنة: خطابات جاهزة عبارة عن نوايا يصعب تفعيلها على أرض الواقع في منظومة الادماج التنموي للشباب المغربي.

ومن خلال هذه النتائج والحقائق نستنتج صحة الفرضية الأساسية للدراسة التي تؤكد أنه لا توجد سياسة حكومية بوزارة الشباب والرياضة تخدم مصالح الطفولة والشباب وتضمن حقهم بالاستمتاع بالراحة واستثمار أوقات الفراغ في أنشطة تلبي حاجياتهم الجسمية والنفسية والثقافية والرياضية والاجتماعية.

نظرا لعدم وجود استراتيجية وطنية مندمجة للشباب تمكن من تحسين استفاذة الشباب من كافة القطاعات المتدخلة في مجال الشباب وأن الوزارة لا زالت تبحث عن الاستراتيجية الملائمة في الوقت الذي بدأت فيه انشاء 150 مركزا سوسيورياضي للقرب من بين 1000 المبرمجة في أفق 2016 ولم تتمكن إلا من فتح 25 مركزا سنة 2010.

هناك خلل في تفكير ورؤية هذه الوزارة يتبين خلاله عدم استقرارها على رأي مرة تدعى بأن لها استراتيجية ومرة أخرى تدعى بأنها بصدد البحث عن بلورة استراتيجية شمولية. فلماذا هذه الازدواجية في الخطاب والارتباك في السياسة./ . .

المبحث السادس: علاقة برامج وزارة الشباب والرياضة بالجمعيات وادماج الشباب.

على الرغم من أن السيد الوزير لا يتوفر على استراتيجية جاهزة وأقر بأنه لا زال يبحث عنها ولم يتوصل إليها خلال سنتين على توليه المسؤولية، فإنه كان يطبق برامج ومخططات وأنشطة في حالة الطوارئ اليومية للقطاع، حيث فتح نقاشا مع الجمعيات حول قضايا القطاع في أكتوبر 2009، وشكل لجنة مشتركة ما بين الوزارة وأعضاء الهيئة الوطنية للتخييم وحدد عدد المستفيدين في 300.000 مستفيد (ثلاثة مئة ألف مستفيد) في متم سنة 2010.

وشرع في شهر فبراير 2010 في تنظيم المنتديات الجهوية للشباب لفائدة 4000 شاب وشابة.

للتعرف على اتجاهاتهم ومواقفهم من الاستراتيجية التنموية في مجال الشباب، الوزارة لم تشرك الجمعيات في التنظيم لقد نظمتها بطريقتها الخاصة واختارت للنقاش تتعلق : بالصحة ، التربية، الشغل، الترفيه، السياحة - الثقافية ، الرياضة- السياسة.

وخلال يوم 9 مارس 2010 أكد وزير الشباب والرياضة على حرصه على تشجيع اصحاب النتائج الايجابية لتطوير مبادرة الشراكة مع الجمعيات

الشباب التي تدخل ضمن استراتيجية الوزارة الهادفة إلى التعاقد مع خمسين منظمة وجمعية تعمل في حقل الطفولة والشباب وفق أهداف محددة في الزمان والمكان ووضع آليات لتتبع هذه الاتفاقيات التي بموجبها تلتزم الجمعيات بتحسين الحكامة والرفع من الأداء وتطوير أسلوب العمل والانفتاح الأمثل لمرافق وفضاءات المؤسسات التابعة للوزارة، كما تلتزم الوزارة بتقديم دعم مالي سنوي لكل جمعية على حدة على أساس رفعه أو خفضه ب25٪ وذلك حسب النتائج المحصل عليها وفق الأهداف المحددة في البرنامج السنوي لكل جمعية، نفس الشيء عمله السيد الوزير مع الجامعات الرياضية حينما وقع عقدة برنامج مع 45 جامعة رياضية، بالنسبة لقطاع الرياضة استطاع الوزير أن يلبي رغبات الجامعات الرياضية ويمتثل لمتطلباتها المادية.

بينما في قطاع الشباب أثارت اتفاقية الشراكة اشكالية كبيرة نظرا لتزامنها مع محاولة بيع الوزارة لمجموعة من فضاءات الطفولة والشباب التابعة لملكية الوزارة، وخاصة من طرف الجمعيات التي لم توقع على الاتفاقيات الخاصة بالشراكة.

في بداية الأمر وقعت على الاتفاقيات 6 (ست) جمعيات وطنية بينما أغلب الجمعيات امتنعت عن التوقيع على الاتفاقية 39 (جمعية) في مرحلة شهدت فيها العلاقة بين الوزارة والجمعيات توترا كبيرا وصل صداه إلى

البرلمان في ظل معركة قادتها المنظمات التربوية ضد سياسة الوزير منصف بلخياط الذي أغلق باب الحوار في وجه الجميع.

وبينما كانت المنظمات التربوية ترغب في التشارك والتعاون على أسس الحوار والمسؤولية، لكن الوزير كان يحاول تشكيك الرأي العام عبر تصريحاته بالدور الذي تقوم به الجمعيات لتبرير مواقفه، حيث وصل به الأمر إلى التصريح أمام مجلس المستشارين يوم 4 أبريل 2010 بعدم السماح باستعمال الفضاءات إلا للموقعين على الاتفاقية.

لقد كانت أغلبية المنظمات التربوية ترى في أن الاتفاقية هي عقدة مفروضة من جانب واحد والشراكة يجب أن تبنى باقتناع من طرف الشركاء دون هيمنة طرف على آخر.

استمرت أزمة الحوار بين الوزارة والمنظمات التربوية لمدة (3) أشهر انتهت بخضوع السيد الوزير لرغبات المنظمات التربوية، بعدما استغل فترة توقف الحوار للرفع من عدد الجمعيات المستفيدة من الشراكة من 50 جمعية التي كانت مقررة إلى 230 جمعية محلية بدون معايير موضوعية ، ضدا على مواقف المنظمات التربوية وهكذا نستنتج ما يلي:

وصل عدد الجمعيات التربوية الوطنية إلى 47 جمعية استفادت من منحة للتسيير بمبلغ: 3.359.580 درهم

خلال ميزانية سنة 2010 ووصل عدد الجمعيات والاتحادات التربوية إلى 7 جامعات واتحادات استفادت من منحة للتسيير 0331.00 درهم

وصل عدد جمعيات شبيبات الأحزاب السياسية والنقابات 7 شبيبات استفادت من منحة التسيير 625.800 درهم.

ونستنتج أن ميزانية تسيير الجمعيات التي كانت تربطها شراكة مع وزارة الشباب والرياضة بلغ:4.316.380 درهم وقد اجمعت جميع الجمعيات المنضوية تحت لواء الجامعة الوطنية للمخيمات، واتحاد المنظمات المغربية التربوية عن امتعاضها من استفادة جمعية محلية بأكبر منحة للتسيير بلغت 300.000 درهم ويتعلق الأمر بجمعية حديثة النشأة.

كما وقع الوزير اتفاقية مع شركة سوبراتر يفوض لها من خلالها امتياز نقل الأطفال في المخيمات واستغلال مراكز الاستقبال بشروط إذعان مفروضة على الجمعيات التربوية، مما أدى إلى تأزيم الوضعية من جديد، بعد مفاوضات عسيرة وتدخل بعض الفرقاء السياسيين في الموضوع،

نفدت الجمعيات التزاماتها المنصوص عليها في اتفاقيات الشراكة لسنة 2010 لكن الوزارة تخلت عن الوفاء ببعض التزاماتها وخاصة في حرمان بعض الجمعيات من الدعم المالي المتفق عليه في باب حصة التسيير.

ثم أن الوزارة لم تقم بتقويم نتائج الاتفاقيات بتعاون مع الجمعيات المعنية وفي نهاية 2010،عملت على بلورة طريقة جديدة للتعاون مع النسيج

الجمعوي، حيث قامت بالدعوة لتقديم المشاريع من طرف الجمعيات مرتين في السنة وهذا من أجل فحص أنشطة الجمعيات ومراقبتها قبل تقديم الدعم المادي لها.

لم تحدد في عرضها بخصوص الأنشطة موضوع الاعلان عن التعاقد، سقف الغلاف المالي بالنسبة لكل طلب دعم مشروع.

جاءت بملفات لدعم مشاريع أنشطة جمعيات ومنظمات الطفولة والشباب سنة 2011، وطرحت منهجية أخرى للتعامل بواسطة العرض والطلب للاستجابة لدعم مشاريع الجمعيات.

واستعملت أسلوبا جديدا تمخض عنه اقصاء مجموعة من المشاريع الجادة والهادفة.

وهي مفارقة وتناقض مع أسس اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجمعيات والوزارة سنة 2010. والتي كان من المفروض الاستمرار على نهجها بدل فرضها على الجمعيات لغرض في نفس يعقوب، وهذا ما أثار الخلاف من جديد في بداية سنة 2011 بين الوزارة واتحاد المنظمات التربوية، والجامعة الوطنية للمخيمات.

برزت الأزمة من جديد في العلاقات بين الأطراف على إثر رسالة من الجامعة الوطنية للمخيمات التي وزير الشباب والرياضة تحتج فيها على

الخروقات التي عرفها تنظيم التداريب التكوينية وملتقيات اليافعين في دورة أبريل 2011.

لقد أكدت الجامعة الوطنية للمخيمات عن تدمرها وأسفها من تملص الوزارة من الوفاء بوعودها في تنظيم الجامعة الشبابية، وأعلنت عن تجميد اجتماعات اللجنة المشتركة بعد أن تبين لها أن جميع القرارات التي يتم الاتفاق في شأنها مع الوزارة سيتم العبث بها وخاصة عدم الالتزام بعدد التداريب والمستفيدين وأهلية الأطر المشرفة على التأطير والتكوين والترخيص لبعض لقاءات اليافعين خارج المحددات المقرر للاستفادة والتأخر في اصدار ونتج الاعتمادات واعداد مراكز التكوين وخرق للمواصفات المعمول بها في الاستفادة من التداريب ولقاءات اليافعين مما ألحق ضررا بمضامين المشروع البيداغوجي وبالعمليات التربوية.

تم جاء بيان اتحاد المنظمات المغربية التربوية الذي أكد على ضرورة التجاوب مع مطالب الشباب المغربي وعلى استغرابه بعدم توصل مجموعة من الجمعيات بالمنحة المحددة في الشراكة برسم ميزانية 2010 ، وكذلك يؤكد رفض الاتحاد المطلق بتفويت فضاءات ومراكز الشباب والطفولة للجامعات الرياضية.

كما أوضح الاتحاد على أن النقاش حول الاستراتيجية الوطنية للشباب وحول قانون الطفولة والشباب يتطلب عملا مشتركا لجعله يتجاوب مع

الشباب في أفق المغرب الحداثي الديمقراطي.وذلك بتناسق مع سمو الدستور خاصة بعد مسيرة الشباب 20 فبارير 2011 واعتبار اللحظة التاريخية التي تعيشها بلادنا منذ خطاب جلالة الملك في 9 مارس 2011 من أجل إعطاء نفس ديمقراطي لبلادنا للتجاوب مع انتظارات الشباب ومع تطلعات الحركة الشبابية الديمقراطية.

من خلال هذه المعطيات نستنتج أنه لا يوجد أي تأثير ايجابي لبرامج الوزارة على علاقتها مع جمعيات ومنظمات الشباب الوطنية، الشيء الذي ينعكس على الشباب نظرا لأن الوزارة تعجز عن تلبية متطلباتهم وانتظاراتهم حيث يسجل عزوف الشباب في ولوج مؤسسات دور الشباب وبعض المؤسسات التابعة للوزارة لعدم توفرها على الوسائل الكفيلة ولافتقادها للعديد من المقومات الأساسية.

وعلى مستوى قطاع الرياضة فان 45 جامعة رياضية لم يتجاوز بها المنخرطون 0.91٪ في المئة من ساكنة المغرب اضافة إلى الضعف البنيوي للوحدات الرياضية كل وحدة رياضية يقابلها 28 ألف نسمة، وجمعية لكل 11 ألف نسمة، مما يعني أن السياسة الحكومية لا تعتبر ممارسة الأنشطة الرياضية والتربية البدنية ضمن الأولويات وأن الدولة لا تتوفر على سياسة رياضية.

المبحث السابع: مراقبة البرلمان لسياسة الوزارة في مجال الشباب.

قضايا الشباب والطفولة في البرلمان:

حضور الشباب لا يتعدى 13 ٪ في انشغالات البرلمان حيث خلص تقرير للمرصد الاعلامي للشباب لتقييم السياسة العمومية في مجال الشباب إلى حضور قطاع الشباب في انشغالات المؤسسة البرلمانية لا يزال محدودا، حيث لا يتعدى نسبة 13.40٪ من مجموع الأسئلة المطروحة، مشيرا إلى وجود تفاوتات في الاهتمام بهذه القضايا بين مجلسي البرلمان، حيث كان عدد الأسئلة المتعلقة بقطاع الشباب المطروحة في مجلس النواب أكثر من تلك المطروحة في مجلس المستشارين.

ففي الوقت الذي طرح فيه برلمانيو مجلس النواب 236 سؤالا، لم يطرح سوى نظراؤهم في مجلس المستشارين سوى 74 سؤالا شفويا و162 سؤالا كتابيا بمجلس النواب، بينما كان نصيب مجلس المستشارين 36 سؤالا شفويا و4 أسئلة كتابية.

وأوضح التقرير أن الوزارة أجابت على ما مجموعه 110 سؤالا، منها 36 شفويا و74 كتابيا، بينما 36 سؤالا شفويا لم تجب عليها الوزارة في

جلسات الأسئلة الشفوية، في حين لم تجب الوزارة على 37 سؤالا كتابيا في الآجال الدستورية، رغم أن الفصل 56 من الدستور ينص على أن الحكومة يجب أن تدلي بجوابها خلال العشرين يوما التالية لاحالة السؤال إليها.

وأشار التقرير، أيضا، إلى وجود تفاوتات بين الفرق البرلمانية في الاهتمام بقضايا الشباب، موضحا أن المعارضة البرلمانية، ممثلة في حزب العدالة والتنمية، تظل تعكس "دينامية في توظيف آلية الأسئلة" بخصوص قضايا الشباب من زاوية كمية بغض النظر عن مستوى مضامين هذه الأسئلة، حيث تمكن الحزب من طرح أكبر عدد من الاسئلة بنسبة 23.17 في المئة، متبوعا بحزب الأصالة والمعاصرة. وهو الأمر الذي يبدو، حسب خلاصات التقرير، "منطقيا إلى حد ما". على أساس ان المعارضة يفترض فيها أن تتابع وتراقب عمل حكومة غير ممثلة فيها.

وحسب التقرير، الذي اعتبر أن فئة الشباب تبدأ في 18 سنة وتنتهي في 35 سنة. فإن التوقيع الجماعي على السؤال يعيق تقييم أداء النساء في علاقته بقضايا الشباب. موضحا أن نساء حزب العدالة والتنمية كن أكثر حرصا على طرح الأسئلة التي تهم هذا المجال مقارنة بنساء الأغلبية.

أوضح الباحثون أن هناك غيابا للجوء البرلمانيين إلى آلية الأسئلة التي تعقبها مناقشة (المعروفة بالأسئلة المحورية)، مشيرين إلى أن السؤال عند الفرق البرلمانية يتسم بالعمومية.

إلى ذلك، كشف التقرير بأن أسئلة البرلمانيين تميزت بالموسمية ورد الفعل اتجاه بعض القضايا الآنية التي يعرفها المجتمع، فمثلا مع كل نكسة أو حدث رياضي يشير التقرير إلى أن الاسئلة تكثر حول الرياضة، ومع حلول موسم المخيمات الصيفية ينشط السادة البرلمانيون في هذا الاتجاه، يضيف التقرير. لكن، وفي المقابل، تبقى الأسئلة التي تهم الشباب، قليلة مقارنة مع أسئلة الرياضة ومواضيع أخرى،كما أن عددا من الاسئلة الخاصة بالشباب تتسم بعدم الاجابة عنها من طرف الحكومة. وهو الأمر الذي يعكس، حسب التقرير، مشكلة أساسية تواجه العمل البرلماني تتجلى في عدم تجاوب الحكومة مع الأسئلة الرقابية الموجهة إليها.

واعتبر معدو الدراسة، التي همت دراسة الحصيلة الحكومية لسنوات 2008 و 2009 و 2010، أن البرلمانيين لم ينتبهوا إلى أن الوزير الحالي ألغى مخطط للعمل (2008-2012) الذي أعدته الوزيرة السابقة السيدة نوال المتوكل بتبنيه استراتيجية جديدة للشباب (2010-2016) ، كما أنهم لم يتساءلوا عن ضرورة استمرارية العمل الحكومي، مشيرين إلى أن وزير الشباب والرياضة تجنب الاشارة إلى التصريح الحكومي ضمن مرجعيات استراتيجيته الجديدة، دون أن يثير ذلك في العمق وحدة وانسجام الحكومة والتزام أعضائها بمضمون التصريح الحكومي.

وقد أشرف على اعداد هذا التقرير، الذي عمل على تحليل وتقييم عمل وبرامج وزارة الشباب والرياضة الموجهة للشباب، كل من سلوى العماري الباحثة بكلية علوم التربية وغزلان اعمروش الباحثة في القانون الدولي والعلاقات الدولية، إلى جانب كل من الاعلامية كريمة غانم والباحث في العلوم السياسية العربي يعيش بتنسيق مع كمال حلمي الباحث في القانون العام، رئيس لجنة الدراسات بالمرصد الاعلامي للشباب.

ويذكر أن المرصد، الذي أسس سنة 2007، دأب على التعاطي مع الشأن الشبابي بالمغرب من خلال اعداد تقارير ودراسات حول مشاركة ومكانة الشباب في السياسات العمومية. ويعتبر هذا التقرير، الذي يحمل عنوان "موقع الشباب في العمل الحكومي وأجندة البرلمان"، الثالث من نوعه الذي يعده المرصد بعد تقرير "انتخابات الشباب بنكهة الشيوخ" في سنة 2007، وتقرير "الانتخابات الجماعية ل 2009 عين على الشباب". واعتمد الباحثون في اعداد الدراسة على مختلف وثائق ومنشورات الوزارة وتقارير لجنة القطاعات الاجتماعية، وتوخت الدراسة الكشف عن الدور الرقابي للبرلمان على أداء وزارة الشباب والرياضة خلال الولاية التشريعية الثامنة، مع تحليل الأسئلة البرلمانية كميا ونوعيا لمعرفة نسبة حضور الشباب في أجندة البرلمانيين.

المبحث الثامن: آليات الاعلام والتواصل الاجتماعي في مجال الشباب

أسست وزارة الشباب والرياضة سنة 2009 منبرا اعلاميا يتمثل في مجلة شهرية "شباب المغرب" تصدر منها 50.000 نسخة توزع مجانا بمؤسسات دور الشباب جاء في احدى افتتاحيات هذه المجلة عدد 6 شهر دجنبر 2010، " أن الوزارة ستنهج أسلوب عمل جديد للمضي قدما، يتمثل في الاستماع إلى الشباب من خلال الفيسبوك، بحيث أن السيد الوزير سيكون في لقاء تواصلي مباشر مع الآلاف من الشباب ظهر كل يوم ثلاثاء.

كما أنشأت الوزارة موقعا لنقاش على "الفيسبوك" أطلقت عليه اسم "شباب المغرب" ودعت الشباب لمناقشة مختلف المواضيع التي تهمهم واقترحت عليهم مناقشة موضوع "مشاركة الشباب" الملاحظ هو أن أغلبية الشباب فضلوا عدم الكشف عن هويتهم على الفيسبوك، إما لأنهم كانوا غير مستعدين لابراز آرائهم بشكل علني أم أنهم لم يكتسبوا الثقة الكاملة في موقع الوزارة.

لقد كان الشباب مجازفين في تعبيراتهم حينما اكتشفوا أن اهتمام الوزارة بهم كان راجعا لقرب وقت الانتخابات وأن الهدف من المناقشة هو حصول

المسؤولين السياسيين على أصوات الشباب وكانت المداخلات صادمة وبشيء من السخرية ".

في هذه اللحظة نزل أزيد من ربع مليون مغربي إلى الشارع في أربعة عشر مدينة من مدن المملكة المغربية للتظاهر بطريقة سلمية وعبروا بطريقة حضارية، وتمكنوا من بعث رسائل واضحة غير قابلة للتأويل.

الأجواء التي رافقت هذه الاحتجاجات تميزت بمستوى عال من النضج السياسي والادراك العميق للاختلالات التي تشوش على تحقيق الديمقراطية الحقيقية في المجتمع، حيث أكد العديد من الباحثين الاجتماعيين أن حضور الشباب وفعاليته وديناميته في سيرورة الأحداث، هو تعبير عن ثقافة الاحتجاج الشبابي والتي يتميز بها الشباب المغربي عن باقي الشبيبة في العالم العربي، ثقافة تحمل هاجسا سياسيا وبشكل حضاري وبأدوات سهلة، تستعمل آليات جديدة تنطلق من مجموعات افتراضية تناقش الأفكار بشكل علني وتضامني .

لقد استطاع شباب 20 فبراير (شباب الفيسبوك) أن يطرحوا مطالب كبري بدون وساطة الأحزاب السياسية بل كانت مجموعة الشباب دفعت بالأحزاب إلى مراجعة الذات في اطار سيرورة المطالبة بالاصلاحات السياسية والدستورية ، وهذا ان دل على شيء فانها يدل على التحول العميق في مفهوم المواطنة ودورها في التغير الاجتماعي.

ككل باقي شباب العالم، يطمح الشباب المغربي إلى الحرية، إلى الكرامة، كما يرغب إلى أن تحترم الحقوق الانسانية للمواطن المغربي، وبذلك فهم يتقاسمون مع الشعب المغربي، والشعوب في العالم الرغبة في الحرية والتطلع للرخاء.

فهل استطاع الشباب المغربي من التمكن من سلطة القرار؟

هل غيروا المجتمع أو العقليات القديمة ؟

هل أدت حركتهم إلى خلخلة المنظومة السياسية؟

الكثير من المتتبعين السياسيين والاجتماعيين أندهشوا لحركة الشباب التي هبت من دون زعيم..؟

من دون ايديولوجيا..؟ من دون برنامج سياسي بديل ؟ هل معناه أنها صرخة التحرر من الظلم والفساد تمارس بواسطة الشعارات فقط ؟

في اعتقادي أن الضغط والقهر هو الذي ولد هذا الانفجار في الشارع المغربي، وأن تفاعل الشباب مع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي أدى إلى خلق دينامية انفجرت مكوناتها تناشد التغيير عبر انتفاضة الشارع، التي هي استمرارية لعدة احتجاجات نظمها الشباب المعطلون من حاملي الشهادات العليا، وكذلك التظاهرات الاحتجاجية التي شهدتها الجامعات المغربية على مدى 10 سنوات، وقد ظهر بالملموس الدور الرئيسي الذي لعبته الأنترنيت والشبكات الاجتماعية في تسيير وتوجيه انتفاضة

الشباب المغربي بجميع تشكيلاته المتعددة، (طلبة جامعيون تلاميذ- عمال- موظفون – حاملي الشهادات العليا – أطباء - نساء ، رجال، شباب حضري، شباب قروي).

الحقيقة أن الشبكات الاجتماعية مثل فايسبوك، تويتر، يوتوب، كان لها دور كبير في تعبئة جماهير الشباب، التي لها ارتباط كمجموعات اجتماعية تعكس الواقع الاجتماعي في اطار اعادة بناء وابتكار لمجموعة واقعية في العالم الافتراضي. فالأمر يتطلب البحث والتحليل والتفكير العلمي لتفكيك وفهم هذه الدينامية الداخلية، للتأكد من مرجعيتها وهويتها.

هل هي احتجاج من فئة ضعيفة مقهورة ؟ أم هي تشكيل لهوية اجتماعية تدعمها ثقافة الشباب؟

إن الأمر يتعلق بشباب مغربي متمدرس متمكن من الولوج إلى التكنولوجيا الحديثة يحلمون بمستقبل يضمن لهم مكانة اجتماعية، إنه خيارهم، يحمل قيم النضال في حركة مطلبية بالشارع العام في احترام تام للنظام العام، باعتبار أنهم متمكنون من تكنولوجيا الاعلاميات والكثير منهم تقمص دور المعارض الاعلامي، الذي كان له تأثير كبير في تعبئة الشعب وتوجيه التظاهرات السلمية من خلال ابتكار شعارات، ونقل البث الحي لاحداث وقعت بدول عربية مجاورة مثلا ثورة تونس، ثورة مصر، اليمن، ليبيا، البحرين، وغيرها، بمساعدة اعلامية لبعض القنوات الفضائية .

لقد عجزت آليات المراقبة الرسمية من فرض سيطرتها أو رقابتها، ولم تنجح في التحكم في مراقبة مستعملي الأنترنيت على الرغم من توفرها على أجهزة دقيقة للمراقبة، مما يثير تساؤلات عديدة من أهمها:

أية استراتيجية للمستثمرين الجدد في النشاط الاجتماعي وفي التواصل الاجتماعي؟

وهل المناضلون الذين ينشطون في العالم الافتراضي هم الابطال الحقيقيون في الميدان؟

هل ستؤدي هذه الانتفاضة التي قام بها الشباب المغربي إلى تحول في القيم المحافظة التي كانت تعتبر السياسة وإدارة الشأن العام من اختصاص كبار السن ؟

في نظري الأمر يتعلق بتحرر قدرات الشباب الجامعي وحاملي الشهادات العليا بالدرجة الأولى لتحقيق مطالب اجتماعية، في ظل محيط لا يحفز الشباب ويعرقل ويتعارض مع طموحات الشباب بصفة خاصة، والحقيقة التي نستنتجها هي أن المسار الديمقراطي لم يتمكن من تحقيق تثمين الامكان البشري وخاصة الحماية الاجتماعية للشباب وتمكينه من الاستقلالية الاقتصادية للمساهمة كقوة عمل انتاجية وكثروة بشرية في التنمية.

المفارقة أن أكثر الدراسات النادرة حول الشباب تطرح عزوف الشباب عن السياسة وخاصة بعد فترة الثمانينات، في حين أن الواقع يوضح

اهتمام الشباب بالسياسة في وضعية الملاحظ المتتبع وليس كفاعل مباشر مؤثر، على الرغم من أنه يزداد تعلما وتأهيلا في جميع المجالات لا ترهقه سوى البطالة التي لا يطيقها، والتي تشكل بالنسبة إليه عقدة الطموح، الشيء الذي جعل من المشاكل التي يعيشها الشباب تجاوزت اختصاصات بعض القطاعات الوزارية في اعتقاد الباحث أن ادماج الشباب يجب أن يكون شاملا ومتعدد الأبعاد اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا بمقاربة تنموية خاصة.

في حين لجأت الوزارة إلى جميع أشكال التواصل، وظهر الوزير في مختلف وسائل الاعلام عبر الجرائد وبرامج القنوات التلفزيونية، وعبر الندوات الصحافية، واستعمل أسلوبه الدعائي لاقناع الصحافة لتغطية جميع التظاهرات والأنشطة التي تنظمها وزارة الشباب والرياضة ونجح في تسويق منتوجه على المستوى الاعلامي بفضل وكالات الاعلام الخاصة ومكاتب الدراسات التي كانت تقوم بدورها في النشر والاعلام.

في خضم هذه الضجة الاعلامية ظهرت في بداية شهر فبراير 2011 البوادر الأولى للتواصل الاجتماعي بين الشباب المغربي عبر الأنترنيت وخاصة الدردشة عبر "الفيسبوك".

خلال مسيرة 20 فبراير 2011 التي شهدتها البلاد رفع الشباب شعارات متعددة.

كان رد وزير الشباب والرياضة على صفحته في الفيسبوك بأن شباب 20 فبراير 2011 يجب عليهم أن يتوفروا على مشروع، وأن يتم ذلك عن طريق الانخراط في الأحزاب السياسية للدفاع عن أفكارهم، وإذا كانوا لا يرتاحون لتلك الأحزاب فيمكنهم خلق حزبهم الخاص للانخراط في الديمقراطية وهذا يعني أنه لا يتفق مع الشكل الذي عبروا من خلاله عن أفكارهم.

في هذه اللحظات ازداد بقوة الطلب الاجتماعي السياسي، ولاالقتصادي والثقافي على مساهمة الشباب وانخراطهم لتحصين الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي وخاصة لدعم وتطوير مسلسل الاصلاحات الديمقراطية والتنموية.

لقد تنامى الحضور الشبابي في مجالات وفضاءات العمل الجمعوي والاعلامي والتعليمي والاداري والسياسي والاقتصادي والفني.

تبلورت عدة طروحات حول مشاركة الشباب محليا ووطنيا وذلك نتيجة لاشكاليات تتعلق بالمفارقة بين قوة الشباب وحضوره السياسي والاجتماعي والثقافي، وبين موقعه في تدبير الانتقال الديمقراطي وفي رسم وتنفيذ السياسات العمومية والمشاركة في قيادة التغيير.

ثم اضافة إلى محدودية مشاركة الشباب في تدبير شؤون المؤسسات التي ينتمي إليها "من مدارس جامعات، دور الشباب، جمعيات أندية نقابات

وشبيبة الأحزاب، وأحزاب سياسية "، كذلك غياب سياسة عمومية وطنية مندمجة تعتني بالشباب المغربي محليا ووطنيا.

كل هذه الاشكاليات عاقت تمكين الشباب من المشاركة الديمقراطية ، مما أدى إلى البحث عن مأسسة وتطوير النقاش العمومي حول المشاركة الديمقراطية للشباب في السياسات العمومية، وخاصة بعد الخطاب الملكي لجلالة الملك محمد السادس 9 مارس 2011 الخاصة بالتعديل الدستوري.

الحالة الاستثنائية التي عاشها المغرب في ظل سونامي الثورات العربية، هي استجابة الملك محمد السادس لرغبة الشباب لفسح المجال أمام جيل جديد من الاصلاحات أكثر عمقا وأكثر تجاوبا مع نبض الشعب المغربي في خطاب 9 مارس 2011 أعلن الملك عن ميلاد ميثاق جديد بين الملك والشعب، يرتكز بالأساس على:

اصلاح دستوري شامل يستند على سبع مرتكزات أساسية تضمن الحقوق والواجبات وتوازن السلط واستقلالية القضاء والعمل بمبادئ حقوق الانسان في ظل احترام المقدسات الوطنية، والتكريس الدستوري للجهوية المتقدمة.

في هذا الاطار شهد المغرب استشارات متعددة بين الفاعلين الجمعويين والهيئات الشبابية والتربوية والحقوقية حيث تم تنظيم عدد من الورشات للتشاور والنقاش حول تحديد المرتكزات الأساسية لتحرير مذكرة تتعلق

بمشاركة الشباب في وضع التعديلات الدستورية والاصلاحات السياسية التي صاغها مجموعة من الشركاء.

النسيج المغربي للشباب، اتحاد المنظمات المغربية التربوية الهيأة الوطنية للشباب والديمقراطية، منتدى الحقيقة والانصاف، بتنسيق وبتعاون مع عدد من المنظمات والهيآت الشبابية والحقوقية والاعلامية والجامعية لكن ما أثار انتباه الملاحظين هو غياب وزارة الشباب والرياضة عن هذه الحركية والتعبئة بل أنها كانت منهمكة في حوار حول قانون الشباب والطفولة وفي اعداد الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب، وفي الاعداد للمناظرة الوطنية الأولى للشباب التي قررت الحكومة تنظيمها خلال أيام 23 و 24 ماي 2011 وذلك بعد الاجتماع الذي ترأسه الوزير الأول عباس الفاسي بحضور 7 وزراء في الحكومة.

المبحث التاسع: إدماج الشباب بين مرجعية التخلف وصراع التغيير

في سنة 2002، صرحت الحكومة المغربية بأن السياسة الوطنية الجديدة في ميدان الشباب تهدف إلى التشجيع على الخلق والمبادرة والحث على المشاركة، وكذا تطبيق منهجية القرب والمصاحبة لمساعدة الشباب في تعبيراتهم الأدبية والفنية وتفتح مواهبهم وشخصياتهم والتزاماتهم الجمعوية مع التزام الدولة بأداء الخدمة العمومية....".

فهل التزمت الدولة بتدبير القطاع بمقتضى هذه السياسية الجديدة ؟

وهل التزمت الحكومة بمبدأ الخدمة العمومية المبني على المبادرة والمشاركة والتعبئة الوطنية ؟

في اعتقادنا أن الدولة المغربية لا تتوفر على مشروع اجتماعي لادماج الشباب المغربي، وأن مسألة الادماج ظلت دائما في اطار المبادرات الخاصة و مبادرات القطاع العام، فالادماج عملية مركبة تقع مسؤوليتها على الدولة بالدرجة الأولى، وتتطلب ارادة سياسية تستند إلى مرجعية ايديولوجية غايتها التغيير. تم أن الادماج الاجتماعي للشباب، يتطلب تكاثف الجهود وحسن النوايا وتضامن جميع المؤسسات الحكومية لصياغة منظومة الادماج وفق قيم

تربوية وثقافية واقتصادية وجمالية وسياسية بدل رفع الشعارات أو تنظيم المناظرات أو التظاهرات.

والمسألة لا تتعلق بوزارة الشباب والرياضة لوحدها ، فالأمر يتعلق بتنشئة الأجيال، وآليات الادماج تتطلب التربية والحماية والتكوين والتوجيه والتأطير والتأهيل والرعاية بمقاربة مندمجة.

فهل وزارة الشباب والرياضة تتوفر على كل هذه الامكانيات لتلعب دورا أساسيا في عملية الادماج ؟

وهل طموح وزارة الشباب والرياضة يمكن أن يقود الحكومة نحو نموذج تنموي لادماج الشباب؟

أسئلة موجهة للحكومات المتعاقبة ولأجهزة الدولة الحالية للاجابة والحسم في موضوع يكتسي أهمية كبرى في حياتنا الاجتماعية.

فمشكلة الادماج الاجتماعي للشباب لا تكمن في الحقل الاجتماعي فقط وإنما في الحقل الاقتصادي والحقل التكنولوجي والتربوي والسياسي فالمسألة لها علاقة إما بالتخلف أو التنمية...؟

فلا بد من الحسم بسرعة في الاختيار واتخاذ القرار بدل تبادل المواقع بين السياسيين، وتبادل التجارب وتعميق الانفصام في شخصية الشباب المغربي.

في اعتقادنا لا بد من استراتيجية مندمجة للشباب كوسيلة لتنمية الشباب، تتحمل فيها جميع القطاعات الحكومية مسؤوليتها على شكل مخططات قطاعية ينخرط فيها القطاع العام والخاص والمجتمع المدني وبمشاركة الشباب المنظم في هيئات مدنية محليا وجهويا ووطنيا مع ضمان مستوى عال من الاندماج والتكامل الضرورين على مستوى التحليل والتخطيط وتنفيد سياسة الشباب.

إذا كانت سنة 2007 شهدت عودة الشبيبة والرياضة إلى حضن الوزارة بعدما ظلت 5 سنوات تابعة للوزير الأول ككتابة عامة تحت إشراف عبد الرحمن زيدوح، فإن سنة 2009 شهدت تعديلا حكوميا أدخل وزارة الشبيبة والرياضة مجددا في خانة الوزارات التي لا "يعمر" وزراؤها طويلا، فنوال المتوكل التي عينت بتاريخ 15 أكتوبر 2007 وأعفيت من مهامها بتاريخ 29 يوليوز 2009 لم تقض على رأس الوزراء سوى سنة و 9 أشهر و14 يوما، وبالتالي أصبحت من بين المسؤولين ال 17 الذين لم يتجاوز بقاؤهم على رأس القطاع سنتين، علما أن هناك 8 مسؤولين لم تتعد مدة بقائهم السنة الواحدة كما هو حال أول مسؤول عن القطاع بعد الاستقلال كاتب الدولة في الشبيبة والرياضة أحمد بنسودة (أنظر مقال منصف اليازغي).

وباعفاء نوال المتوكل من مهامها: يكون مجموع المدة التي قضتها في القطاع باحتساب تعيينها سنة 1997 كاتبة للدولة سنتين و 4 أشهر و 15 يوما.

فإن التغيير الذي هم الوزارة سنة 2009 إثر تنصيب منصف بلخياط يطرح العديد من علامات الاستفهام حول الجدوى من تعيين نوال المتوكل لمدة لم تتعد سنة و 10 أشهر قدمت خلالها الوزيرة مخططا يهم السياسة الوطنية لوزارة الشبيبة والرياضة ما بين 2008 و2012 ، ثم برنامجا للعمل خلال سنة 2009، إضافة إلى الاستراتيجية الطويلة المدى والممتدة ما بين 2008 و 2020 والتي هي نتاج أشغال المناظرة الوطنية الثانية للرياضة شهر أكتوبر 2008 التي كلفت حوالي مليار سنتيم واستنفرت مجهودات جل أطر الشبيبة والرياضة، فرغم كل هذه الاجتهادات فإن الوزير الجديد بادر إلى اعداد سياسة أخرى تعتمد على المدى المتوسط من 2010 إلى غاية 2016 بمقاربة مغايرة (تشكيل بطولة احترافية من 12 فريقا، 1000 ملعب قرب في أفق سنة 2016...)، وأبقى في تصريحاته فقط على مضمون الرسالة الملكية في افتتاح المناظرة الوطنية للرياضة شهر أكتوبر من سنة 2008 دون التطرق إلى توصيات المناظرة: الأمر الذي ينسجم تماما مع المسار الذي اتخذته نتائج مناظرة 1965 حول الرياضة ثم مناظرة 1980 حول كرة القدم.

وكان الدعم الأبرز متمثلا في منح لجنة دعم رياضيي الصفوة باللجنة الأولمبية المغربية ميزانية بلغت 33 مليار سنتيم، وهي الميزانية الموجهة لاعداد الرياضيين في أفق تحقيق نتائج جيدة في الألعاب الأولمبية لسنة 2012. ويأتي التدخل المالي للملك، ردا على النتائج الهزيلة المحققة في أولمبياد بكين سنة 2008، وبغض النظر عن المشاكل التي طرحت أثناء اختيار الرياضيين ومصداقية المعايير المعتمدة، فإن الإشكال الأول الذي ستصطدم به هذه الخطوة هو صعوبة تكوين بطل أولمبي في ظرف ثلاث سنوات لنيل إحدى ميداليات أولمبياد لندن 2012، فتكوين بطل يتطلب على الأقل 10 سنوات من البرامج الإعدادية المتطورة (أنظر مقال منصف اليازغي).

إضافة إلى ذلك جاء دعم الملك لجامعة كرة القدم بمنحة بلغت 25 مليار سنتيم موجهة للمنتخبات الوطنية ردا على النتائج الهزيلة المسجلة خلال سنة 2009 خصوصا إقصاء المغرب من كأسي العالم وافريقيا 2010. وإذا كان هذا الدعم يغلب عليه الطابع العقلاني مقارنة مع الدعم الذي كانت تتلقاه الجامعة خلال عهد الراحل الحسن الثاني، فإن توجيه الدعم للمنتخبات الوطنية، دون الأندية، قد يزيد من تعميق اشكالية الهرم المقلوب التي تعاني منها الفئات الكروية بالمغرب (عدد لاعبي الفئات الكبرى يفوق عدد لاعبي الفئات الصغرى)، فحتى في حالة تحقيق نتائج جيدة على مستوى المنتخبات، فإنها ستكون متسمة بالظرفية والمناسباتية ولا تخدم بتاتا القاعدة التي هي

آساس أي اصلاح [20] انظر منصف اليازغي في مقال الرياضة المغربية في أحلك سنواتها كتاب حالة المغرب 2009-2010 منشورات وجهة نظر العدد (6).

أثبتت جل الدراسات على أن الشباب المغربي يشكل أكثر من 51 في المئة من السكان، وشريحة الشباب في بلدنا وخاصة الفتيات لم تستفد من الفرص على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولهذا يجب أن تحرص الدولة على ضمان نمو اقتصادي يحقق المزيد من العدالة وسياسات اجتماعية مناسبة، من أجل تخفيض الفوارق الاجتماعية والاقتصادية ومساهمة أكبر لهذه الفئة في الحياة السياسية والمدنية.

فالشباب المغربي يواجهون نتائج الأزمة الاقتصادية وتحديات كالمستويات المرتفعة للبطالة. التي تعد سببا في الأزمات الانسانية بالاضافة إلى تدهور البيئة والتمدن السريع.

إن هذه الهبة الديمغرافية الشابة التي يتمتع بها المغرب، تشكل فرصة للحكومات للتحدي من الاستثمار الأمثل وعرض المزيد من الفرص للشباب خاصة فيما يتعلق بالتربية والتكوين والتأهيل والتعليم المواكبين لحاجيات سوق الشغل وخلق فرص أحسن للشباب واليافعين للتعلم، وكذلك فرصة ممتازة لمحاربة الفقر في أوساط الشباب للتقليل من الاحتجاج وتخفيض درجة العنف الناتج عن الأزمة والفوارق الاجتماعية.

هناك 20٪ من الأطفال لا يذهبون إلى المدرسة وهم أطفال من عائلات فقيرة وخاصة بالعالم القروي أغلب ضحايا الأمية من الفتيات المعدل الصافي بالتعليم الثانوي 36 ٪ ولهذا فالشباب يواجهون اليوم نتائج سياسات اقتصادية واجتماعية ضعيفة لا زالت تمارس إلى حد الآن تواجهها تحديات البطالة والحاجة إلى المعرفة والمهارات الضرورية لحياة الشباب وخلق مناخ مناسب للمشاركة والاستثمار في التعليم والتكوين، واحداث المقاولات الشابة ودعمها وتشجيعها لخلق فرص للشغل.

في تجاوب الدولة التي تم تصنيفها "كنموذج" فعال السياسة الشباب المندمجة، نجد أنه تم تتبع سياسة خلق هيئات عمومية مخصصة من أجل ضمان تنسيق وتنفيذ سياسة الشباب – في المغرب مثلا سبق أن عاش تجربة المجلس الوطني للشباب والمستقبل في التسعينات، انطلقت التجربة من التشخيص بواسطة الابحاث والدراسات والمنتديات واستطلاعات الرأي.

لم تستمر التجربة لأن المؤسسة التي كانت تتوفر على امكانيات كبيرة لم تستطع ضمان وتنفيذ سياسة للشباب، ولم تضمن اندماج فعال ومتكامل لهذه السياسة في المنظومة السياسية الوطنية، ورغم التجارب التي قادتها وزارة الشبيبة والرياضة منذ احداثها، حيث كان كل وزير يبدأ مهمته بالتشخيص والبحث والدراسات، ثم يأتاي خلفه ليقوم بنفس الدور مثلا الوزير السيد أحمد المساوي قام ببحث حول الشباب ، الوزير السيد محمد الكحص تقدم

بالسياسة الجديدة للشباب، السيدة نوال المتوكل جاءت بالاستراتيجية الوطنية للشباب والرياضة، السيد منصف بلخياط قام باعداد دراسات واستطلاعات رأى واستشارات مع الشباب، ونظم أول مناظرة وطنية للشباب بتاريخ 23 و 24 ماي 2011. وواعد باعداد سياسة مندمجة للشباب في أفق المنظرة الثانية للشباب 2012 التي ستنبثق عنها الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب بدعم من ثلاث منظمات دولية.(unicef – funap – pnud)، وبتشاور مع العديد من المتدخلين في مجال الشباب.

خلال المناظرة تم اطلاق تشاورات متعددة بشأن الاستراتيجية وذلك انطلاقا من نتائج الاستطلاعات وتجميع ملاحظات الشباب والمتدخلين وطرح عدة أسئلة على الوزراء والسياسيين مباشرة من طرف الشباب، وتمكن الشباب وبعض الجمعيات والمؤسسات من مناقشة النتائج الأولية للمعطيات المحصل عليها من المنتديات الجهوية للشباب، لاحظنا كيف تفاعل الشباب ضمن فعاليات هذه المناظرة، وسجلنا مع كامل الأسف بعض الثغرات في التنظيم والاعداد والتنفيذ وبروز بعض الانزلاقات الخطيرة التي أثرت على التواصل المباشر، وقد أظهر الشباب المشارك عن نضجهم السياسي الذي لم يكن متوقعا والذي جاء في سياق الحركية والدينامية التي سجلتها حركة 20 فبراير 2011 سجلت المناظرة حضور عدد قليل من الشباب المنخرط في

الجمعيات بالمقارنة مع عدد الشباب غير المنخرط في الجمعيات الذي شكل الأغلبية.

أما على مستوى النتائج فيمكن القول أن المسألة لم تتعد التحسيس وإثارة اهتمام الرأي العام، والقيام ببعض المبادرات من طرف الوزراء على شكل شراكات واتفاقيات بالشباب، والتي نعتبرها بداية ولكنها غير كافية لتحقيق مؤشرات الإدماج الاجتماعي للشباب المغاربي وفق طموحاته وحاجياته الأساسية.

الاستنتاج هو غياب رؤية ومشروع مجتمعي مندمج الشيء الذي يؤدي حتما إلى غياب السياسة في مجال الشباب وبالتالي غياب الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب.

وهو تحصيل لفشل سياسة الدولة في مجال إدماج الشباب في المغرب.

خاتمة:

بعض الاقتراحات بخصوص سياسة الشباب المندمجة

1- إحداث مجلس أعلى للشباب تسند له مهمة ادماج فعلي لاهداف السياسة العامة للشباب في مسار التخطيط والتنفيذ للقطاعات الوطنية الحكومية، والجهوية والمحلية، وهو عبارة عن هيئة عمومية متخصصة تضم أمانة تتألف من الوزارات ذات العلاقة بالشباب والجمعيات المهتمة بالشباب والقطاع الخاص.

2 وضع المجلس تحت وصاية الوزير الأول وسكرتاريته خاصة تعطي لوزارة الشباب، التي تقوم بالبحث والتتبع والتقييم.

3- تفويض بعض الاختصاصات والصلاحيات المتعلقة بسياسات الشباب إلى السلطات والجماعات المحلية والجهوية لتقديم الخدمات المندمجة لتدعيم مشاركة الشباب ، ويمكن خلق لجن محلية جهوية تمثل الشباب

4- تخصيص امكانيات مالية لتطوير البرامج المندمجة للشباب.

5- مشاركة الشباب في صياغة السياسة المندمجة للشباب وضمان مشاركته في تفعيل الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب.

الهــوامش:

1 – نشرة المندوبية السامية للتخطيط النتائج العامة للإحصاء العام للسكان والسكنى المغرب سنة2004.

2 – تقرير 50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب سنة (2006) ص: 7.

3 – تقرير 50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب سنة (2006) ص: 7.

4 – الحبيب المالكي وزير التربية الوطنية يقدم حصيلته: مقال بجريدة الاتحاد الاشتراكي 2 يناير 2005 عدد 8120 ص: 8.

5 – تقرير 50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب، سنة 2006: ص: 16.

6- الدكتور عبد الله عويدات، الشباب والعمل التطوعي سلسلة التثقيف الشبابي بالأردن- سنة 1995 ص 13.

7- عزت حجازي، الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها- عالم المعرفة الكويت- 1987 ص 37.

8- عزت حجازي، الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها- عالم المعرفة الكويت- 1987 ص 37.

9- الدكتور عبد الله عويدات نفس المرجع السابق ص:15.

10- نفس المرجع السابق (ص 16) للدكتور عبد الله هويدات.

11- الدكتور عبد الله عويدات ص::18

12- عزت حجازي نفس المرجع السابق ص:44

13- منير أحمد حلمي مشكلات الفتاة المراهقة وحاجاتها الارشادية القاهرة- دار النهضة العربية 1970 ص:17.

14- الدكتور عبد الله عويدات نفس المرجع السابق صك21.

15- عزت حجازي مصدر السابق ص:64.

16- أحمد بوهلال، الأنترولوجيا الثقافية.

17- محمد علي محمد، الشباب العربي والتغيير الاجتماعي دار النهضة العربية بيروت 1958، ص77.

18- نفس المرجع السابق ص: 25 للدكتور عبد الله عويدات ؟

19- Ross synder young people and thier culture n.v. agindon press 1969.

20- منصف اليازغي: "الرياضة المغربية في أحلك سنواتها " - حالة المغرب 2009-2010 منشورة وجهة نظر العدد (6) سنة 2010.

أنظر: مخطط السياسة الوطنية لوزارة الشبيبة والرياضة 2008-2012 المقدم أمام البرلمان. نونبر 2007.

أنظر: برنامج عمل وزارة الشبيبة والرياضة لسنة 2009 المقدم أمام البرلمان. نونبر 2008.

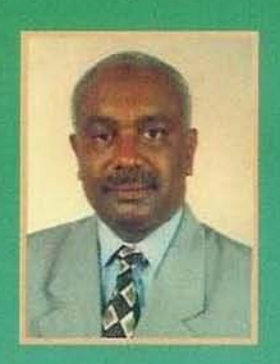
أنظر: الاستراتيجية الوطنية المتمخضة عن المناظرة الوطنية الثانية للرياضة 2008.

أنظر: الندوة الصحفية لوزير الشبيبة والرياضة منصف بلخياط بالدار البيضاء يوم 23 شتنبر 2009. أنظر التغطية الكاملة للندوة في جريدة أخبار اليوم، العدد 177، بتاريخ شتنبر 2009، ص12.



طوب بريس

العنوان: رقم 22، زنقة كلكوتة، المحيط، الرباط
الهاتف: 21 31 73 37 05 (212+) - الفاكس: 26 39 26 37 06 (212+)
الموقع الإلكتروني: www.toppress.ma
البريد الإلكتروني: toppress2@gmail.com



الأستاذ محمد الغياط

- من مواليد 01-01-1951 بمدينة مكناس
- باحث بمركز دراسات الدكتوراة (الإنسان-المجتمع-التربية)، وحدة البحث: التنمية البشرية - التربية والقيم، جامعة محمد الخامس- السويسي - الرباط، كلية علوم التربية - الرباط
- حاصل على دبلوم الدراسات العليا المتخصصة في علوم التربية، كلية علوم التربية بالرباط 2006.
- خريج كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية بالرباط - تخصص قانون خاص سنة 1980
- خريج المعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة 1976
- أستاذ باحث بالمعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة سابقا
- باحث اجتماعي بالشبكة العربية للمنظمات الأهلية
- رئيس شرفي لجمعية المنار للتربية والثقافة (منظمة وطنية)
- رئيس مؤسس لجمعية العناية للتربية وثقافة الحياة (جمعية جهوية).

هذا الكتاب:

يتناول الباحث محمد الغياط في هذا الكتاب دراسة وصفية لإشكالية الشباب المغربي بين الإقصاء والإدماج الاجتماعي، وذلك على ضوء احتجاجات حركة شباب 20 فبراير 2011 بالمغرب، انطلاقا من مجموعة من المفاهيم وخاصة الادماج الاجتماعي باعتباره عملية تهدف إلى تغيير الآليات التي تنطوي على تمييز في المجتمع، والتي تضع فئات الشباب في وضع مجحف وتحرمهم من فوائد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومفهوم الإقصاء الاجتماعي باعتباره عملية استبعاد جزئي أو كامل للشباب عن المشاركة الكاملة في المجتمع الذي يعيشون فيه، نظرا لغياب استراتيجية وطنية مندمجة لفائدة الشباب المغربي.

ويحاول الباحث من خلال تحليل مضمون سياسة وزارة الشبيبة والرياضة بالمغرب إبراز علاقة سياسة هذه الوزارة بالإدماج الاجتماعي للشباب المغربي في إطار السياسات الحكومية غير المندمجة.

يمنح الباحث محمد الغياط حصة 30% من مدخول مبيعات الكتاب لجمعية رعاية الأطفال المصابين بداء السرطان، بمستشفى الأطفال ابن سينا بالرباط

الثمن: 30 درهما